مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٨، ٢٠٠٩

تقرير المدير العام

ملحق

# وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

مكتب العمل الدولي ، جنيف

ISBN 978-92-2-620630-4
ISSN 0252-7022

*الطبعة الأولى، ٢٠٠٩*

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH–1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الالكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org.

زوروا موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع ILC98-DG_ANNEX[2009-05-0091]-Ar.doc
طبع في سويسرا

# تمهيد

أوفدتُ هذه السنة أيضاً، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثة رفيعة المستوى إلى الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ومنظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة، للوقوف على وضع العمال العرب في الأراضي المحتلة. وتمتعت البعثة بكامل التعاون من جميع الأطراف المعنية. وإنني شديد الامتنان لذلك. وهذا ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تجسدها منظمة العمل الدولية.

وأجرى الممثلون الذين أوفدتهم مشاورات معمقة مع مجموعة واسعة من المحاورين من السلطة الفلسطينية ومن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الأراضي العربية المحتلة والهيئات المكونة في إسرائيل وفي الجمهورية العربية السورية، ومع ممثلين من الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية وغير الحكومية. وقدم الجميع معلومات واستشرافات قيّمة عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، فاسترشد بها في إعداد هذا التقرير. وكالعادة، استرشدت البعثة في عملها لتقصي الحقائق بحس عميق من الالتزام والحياد.

ويصف التقرير وضعاً كئيباً في الأراضي العربية المحتلة على المستوى الإنساني والاقتصادي والاجتماعي، تظلله مفاوضات السلام المتعطلة. وقد لوحظت اختلافات جديرة بالذكر بين غزة والضفة الغربية، فضلاً عن بعض المشاكل المشتركة.

وعقب الحرب الضروس التي دارت رحاها في نهاية العام المنصرم، فإنّ الوضع في غزة ينطوي على كل عناصر الكارثة الإنسانية. فالسكان معزولون تماماً عن بقية العالم، وهم يعتمدون في عيشهم على المساعدة الدولية. ومع إغلاق آلاف المصانع وفقدان الناس وظائفهم، توقف الاقتصاد الحديث لتحل محله الأنشطة المؤقتة غير المنظمة و"اقتصاد الأنفاق".

وسوف تبقى ندوب هذه الحرب طويلاً. فخطط إعادة إعمار غزة تراوح مكانها، بانتظار إحراز حد أدنى من التقدم في المفاوضات تسهيلاً للوصول إلى السلع ونقلها، وهو أمرٌ يتوقف بدوره على المصالحة المطلوبة بإلحاح بين القادة السياسيين الفلسطينيين. وكلما طال الإغلاق التام لغزة كلما زاد شعور الناس فيها بحدة "العقاب الجماعي" - وهو شعور يتقاسمه الفلسطينيون المقيمون في الأراضي العربية المحتلة.

ويتعرض السكان العرب في القدس الشرقية إلى المزيد من الضغوط على القرى والمساكن والحقوق في الإقامة وبالتالي على الوظائف وسبل العيش. وباتت القدس الشرقية منقطعة بصورة أساسية عن سياقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الضفة الغربية.

وفي المقابل، يبدو أنّ وضع العمال والعائلات في الضفة الغربية قد استفاد من تحسن طفيف أمنياً ومن حيث النشاط الاقتصادي. غير أنّ فترة الهدوء هذه لم تتمكن من وقف، فما بالك بقلب مسار، التراجع في متوسط الدخل والوضع المذري الذي تشهده العمالة. وتدابير الإغلاق، بما فيها الجدار الفاصل والنشاط الاستيطاني المكثف في الأرض المحتلة، أطبقت إطباقاً صارماً على خناق أي بوادر تقدم اقتصادي قد تنبثق.

وعلى العموم، تشكل هذه التطورات مسألة تدعو إلى بالغ القلق. فهي تجري بالتزامن مع مفاوضات السلام المتعطلة التي لم تثمر حتى الآن أي نتائج ملموسة. وتخيم على هذه الصورة القاتمة أيضاً النقاشات المطوّلة حول تأسيس منصة إدارية مشتركة فيما بين الأحزاب السياسية الفلسطينية.

وفي مواجهة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية، يطمح الفلسطينيون إلى تطلعات نبيلة، كما تبين للممثلين الذين أوفدتهم. وهم في غالبيتهم الكبرى يتوقون إلى المضي قدماً في عملية السلام ووضع خطط لمستقبلهم ومستقبل أولادهم ولإقامة دولتهم. وما فتئت هذه التطلعات تقاسي من توقعات اليوم الكالحة التي تكاد لا تترك مجالاً للأمل. بيد أنه لا غنى عن الأمل لمواجهة البدائل المتطرفة التي لا تنطوي على أي مستقبل.

والسكان الفلسطينيون من الشباب. وتتراوح أعمار أكثر من نصف الأشخاص في سن العمل بين ١٥ و٢٩ عاماً. وعندما يستكمل هؤلاء تعليمهم الثانوي، متى تسنى لهم ذلك، فإنهم يواجهون فرص عمل محدودة. والواقع أن أكثر من نصف الأشخاص في المجموعة العمرية بين ١٥ و٢٩ عاماً لا يتعلمون ولا يعملون. ويشكل ذلك هدراً في الموارد البشرية الثمينة في كل مكان، أما في سياق الأراضي المحتلة فهو مزيج خطير.

ومنذ عهد قريب، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، إلى "زخم جديد للسعي إلى إيجاد حل للنزاع القائم في الشرق الأوسط"* مع معاودة المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المباشرة والتزام المجتمع الدولي.

إنّ المساعدة الدولية المكثفة والعمل الممتاز الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة ميدانياً يساعدان الفلسطينيين على مغالبة الوضع. ولكنّ مغالبة الوضع لا تعني العيش. وكما بيّنت منظمة العمل الدولية في غالب الأحيان، فإنّ التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو شرط للتطورات السياسية وعاقبة لها. والوضع في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، يتطلب الأمرين معاً.

ومنظمة العمل الدولية ملتزمة. ويستمد هذا الالتزام جذوره من القيم التي تدافع عنها المنظمة وتدعمها بشدة الهيئات المكونة العالمية فيها. لقد وضعت منظمة العمل الدولية برنامجاً شاملاً للتعاون التقني لمواجهة تحديات العمالة المحددة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، التي أقرها رسمياً وزير العمل والتخطيط الفلسطيني في أيار/ مايو ٢٠٠٨.

ولقد وضعت منظومة الأمم المتحدة، ومن ضمنها منظمة العمل الدولية، خطة فلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. وتم إحراز تقدم يعتد به نحو التنسيق مع السلطة الفلسطينية والعمل كفريق قطري في أمم متحدة واحدة.

ولقد سلطت هذه البعثة الضوء مرة أخرى على دور الشركاء الاجتماعيين وعلى الدعم الذي يحتاجون إليه والذي يمكنهم أن يتوقعوه من منظمة العمل الدولية. ومساهمة هؤلاء الشركاء في إنعاش المؤسسات وأماكن العمل المتضررة، إنما هي مساهمة أساسية أياً كانت الظروف.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون ملتزماً التزاماً أنشط لتذليل سلسلة الحرمان الأزلية التي يعاني منها فلسطينيو الأراضي العربية المحتلة والسماح لهم بممارسة حقهم المشروع في إقامة دولة لهم، والعيش بكرامة وسلام مع جيرانهم كافة.

أيار/ مايو ٢٠٠٩

خوان سومافيا
المديـر العـام

* مؤتمر صحفي، ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

# المحتويات

*الصفحة*


تمهيد ..... iii

مقدمة ..... ١

١ - التطورات الأخيرة وعملية السلام ..... ٣

٢ - غزة: سحق موارد الرزق ..... ٥

٣ - الحواجز التي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة ..... ٨

٤ - الجولان السوري المحتل ..... ٢٠

٥ - تحسن الإدارة العامة والحوار الاجتماعي ..... ٢١

٦ - استنتاجات ..... ٢٣

المراجع ..... ٢٧

مرفق - قائمة محاوري البعثة ..... ٣١

# مقدمـة

**١.** عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة والجمهورية العربية السورية ومصر لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة والجولان السوري المحتل)[١].

**٢.** وكان ممثلو المدير العام يسترشدون بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. واسترشد الممثلون أيضاً بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ المنصوص عليها في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

**٣.** ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، معايير القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)، واللتين تشكل إسرائيل طرفاً فيهما. كما لم يغب عن أذهانهم الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية في فتوى صادرة عنها في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، والتي تفيد بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، وجميعها صكوك صدقت عليها إسرائيل، تنطبق على الأعمال التي تقوم بها الدولة عند ممارسة ولايتها القضائية خارج إقليمها (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤)[٢].

**٤.** وقد استرشدت البعثات كذلك، على جاري عادتها في السنوات السابقة، بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣).

**٥.** وقد عهد المدير العام إلى السيد فريدريش بوتلر Friedrich Buttler، كممثل خاص له، والسيد طارق الحق، الخبير في مجال الاستخدام في المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت، والسيد مارتين ويلز Martin Oelz، المسؤول عن الشؤون القانونية في إدارة معايير العمل الدولية، بمهمة زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة، من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في الضفة الغربية وغزة، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي كانا عضوين كاملين فيها.

---

[١] مثلما أشير في تقارير سابقة، الجولان محتل من جانب إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وقد ضمته إسرائيل إليها من طرف واحد في ١٩٨١. وكما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، اعتمد مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم ٤٩٧ الذي يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

[٢] انظر الفقرات من ١١١ إلى ١١٣ من فتوى المحكمة. ولا تتناول الفتوى قابلية تطبيق اتفاقيات العمل الدولية التي صدقت عليها إسرائيل في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٦. وعُهد إلى السيد فريدريش بوتلر والسيدة ندى الناشف، المديرة الإقليمية للدول العربية، بمهمة زيارة الجمهورية العربية السورية في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ من أجل إجراء مشاورات مع الحكومة السورية ومع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، وبمهمة زيارة مصر في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ للقاء ممثلين عن منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية.

٧. وفي إطار البعثات، أجرى ممثلو المدير العام مناقشات واجتماعات عديدة مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين وسوريين. والتقوا بممثلين عن وزارات ومؤسسات مختلفة في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. كما أجرت البعثات مشاورات مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى[٣]. ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٦، استطاعت بعثة المدير العام زيارة محاورين في غزة.

٨. ويعرب المدير العام عن عميق امتنانه إلى جميع الأطراف المعنية، ويرغب في أن ينوّه بأن ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، وكذلك من ممثلي منظمات منظومة الأمم المتحدة، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. كما ينوه بالتعاون الكامل الذي لقيه ممثلوه من سلطات الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. ويرحب بالإسهامات الكتابية المقدمة من حكومتي إسرائيل والجمهورية العربية السورية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

٩. وهذا التقرير يأخذ في الحسبان المعلومات التي حصلت عليها البعثات المذكورة أعلاه في عين المكان، فضلاً عن الوثائق التي قدمها محاورو البعثة ووثائق أخرى متاحة للجمهور. ولدى دراسة وضع العمال العرب في الأراضي المحتلة، تحلت البعثات في عملها بالحياد والموضوعية.

[٣] ترد قائمة بمحاوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

## ١ - التطورات الأخيرة وعملية السلام

### حصار خانق

**١٠.** سبقت الحرب في غزة، التي دامت من ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، فترة عزل طويلة لغزة بعد أن سيطرت عليها حركة حماس في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧. واعتمد مجلس أمن الأمم المتحدة، في جلسته ٦٠٦٣ المعقودة في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، القرار ١٨٦٠ الداعي إلى وقف إطلاق النار على الفور وتقديم المساعدة الإنسانية بلا عوائق وبذل جهود دولية للتخفيف من الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة و"بذل الأطراف والمجتمع الدولي جهوداً مجددة وعاجلة لإحلال سلام شامل يستند إلى الرؤية المتمثلة في وجود منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حسب المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨)"، ويشير أيضاً إلى "أهمية مبادرة السلام العربية" (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠٠٩أ).

**١١.** وبعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على نهاية العملية العسكرية الإسرائيلية، لا يزال الإغلاق المحكم لغزة مستمراً، متسبباً في عزل السكان. فلا يسمح بالدخول إلا لأبسط أشكال المساعدة الإنسانية الأساسية. ويستمر حظر دخول مواد البناء وقطع الغيار وغيرها من السلع الصناعية حظراً شبه تام (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠٠٩ب). ويشكل إعادة الإعمار والإنعاش في غزة شرطاً أساسياً لإعادة موارد رزق المقيمين فيها وإنشاء دولة فلسطينية مستدامة.

**١٢.** وقال المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، بعد زيارته غزة في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩ (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠٠٩)، إن الجهود الدولية الرامية إلى إعادة إعمار غزة "لا يمكن أن تستمر دون فتح المعابر لا أمام الأغذية والأدوية فحسب بل أيضاً أمام المعدات والأشخاص والحركة التجارية". وظل هذا التصريح منطبقاً بالكامل بعد شهر عندما زارت بعثة مكتب العمل الدولي غزة. وقال عدة محاورين التقتهم البعثة في غزة إن رفع الحصار شرط لا بد منه لبناء المستقبل، وشعور الناس بالظلم يؤدي إلى تصاعد اليأس وقد يغذي عاجلاً أم آجلاً حلقة عنف مفرغة أخرى. ويرى هؤلاء أن المجتمع الدولي لم يبذل ما يكفي من الجهود حتى الآن في سبيل رفع الحصار.

### ترحيل الفلسطينيين من القدس الشرقية

**١٣.** إن القدس الشرقية أرض محتلة من منظور القانون الدولي. فقد ضمت دولة إسرائيل القدس الشرقية في حزيران/ يونيه ١٩٦٧. ولطالما ندد المجتمع الدولي بمحاولات إسرائيل تغيير وضع المدينة.

**١٤.** ومنذ صدور تقرير العام الماضي عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، استمرت حكومة إسرائيل في اتخاذ إجراءات ترمي إلى تقليص المساحة المتاحة للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، وذلك بهدف بلوغ تخفيض كبير بحلول عام ٢٠٢٠ (الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية، ٢٠٠٧). ويشير الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (٢٠٠٨) في هذا السياق إلى التحكم في الأراضي وتوسيع المستوطنات وهدم المنازل وضم مناطق معينة واستبعاد أخرى ببناء الجدار الفاصل، خروجاً عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر)، وتغيير حقوق وتراخيص الإقامة والتأثير من ثم على الوصول إلى التعليم والعمل. وقد أكّد عضو في حكومة إسرائيل في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، وجود خطط لضم ١٢٠٠ هكتار بين مستوطنة كيدار ومستوطنة معاليه أدوميم، في جوار القدس الشرقية (دومون، ٢٠٠٩).

### لا بديل عن الحل القائم على دولتين

**١٥.** استلمت الحكومة الإسرائيلية الجديدة مهامها في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩. ولطالما أكّد المجتمع الدولي أن الحل القائم على دولتين بالاستناد إلى مبادئ اللجنة الرباعية هو الخيار الوحيد. وقد ذكر إعلان جامعة الدول العربية، في قمتها المعقودة في دمشق يومي ٢٩ و٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨، بمبادرة السلام العربية باعتبارها طريق المضي قدماً نحو سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط برمتها. ومرة أخرى أبرز الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السفير صبيح، أهمية هذا النهج في لقائه مع بعثة مكتب العمل الدولي في عام ٢٠٠٩. ويؤكد قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ أن "قطاع غزة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض التي احتلت في عام ١٩٦٧، وسيكون جزءاً من الدولة الفلسطينية" (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠٠٩أ).

**١٦.** وفي حين أن رفع الحصار شرط أساسي لإعادة إعمار غزة، فإن عملية السلام يمكن أن تيسرها إلى حد كبير مصالحة فيما بين الفلسطينيين. وقد اشترط بعض المانحين، عندما تعهدوا في اجتماع شرم الشيخ المعقود في ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩، بتقديم الدعم لإعادة إعمار غزة، إحراز تقدم في تلك المصالحة التي يشجعها أيضاً قرار مجلس الأمن ١٨٦٠. وتقف المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة الإنسانية وتخطط للإنعاش المبكر على أهبة الاستعداد لتنفيذ البرامج اللازمة بإلحاح، حالما تسمح الظروف بذلك.

## السلم الدائم والعدالة الاجتماعية

**١٧.** إن الالتزام بسلم عادل ودائم وشامل وبإنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية يشكل فيها قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، ما زال يشكل الإطار العام لتحسين وضع عمال الأراضي العربية المحتلة.

**١٨.** وقد اطلع ممثلو حكومة إسرائيل بعثة مكتب العمل الدولي هذا العام على تقييمهم لما أسموه "الوضع المختلف تماماً في غزة والضفة الغربية" واستعدادهم لتشجيع المشاريع المفيدة اقتصادياً والقادرة على خلق فرص العمل هناك. ويبحث استعراض آخر التطورات في الضفة الغربية، الوارد في هذا التقرير، على نحو شامل العلاقة بين تغير الوضع السياسي والأمني في الضفة الغربية والنواتج من حيث الاقتصاد والعمل. ويظهر بوضوح أن أية استراتيجية للسلم الدائم في الأراضي المحتلة لا يمكن أن تقوم إلا على إحراز تقدم في الحالة الاقتصادية والبيئة الأمنية والمفاوضات السياسية في آن معاً. وتؤكد منظمة العمل الدولية، وفقاً لديباجة دستورها أنه ما "من سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية".

## ٢ - غزة: سحق موارد الرزق

### حرب غزة وما سبقها من أحداث

**١٩.** اندلعت حرب غزة التي دامت ٢٢ يوماً في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، وكانت نتاج عملية عزل مطولة. فمنذ فوز حركة حماس بالانتخابات في كانون الأول/ يناير ٢٠٠٦، انقطعت غزة تدريجياً عن إسرائيل والضفة الغربية والعالم الخارجي. وقد فرضت إسرائيل، التي تتحكم في حدود غزة وخطها الساحلي وفضائها الجوي، حصاراً على الإقليم عقب سيطرة حركة حماس الفعلية على غزة بالقوة في ١٥ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ واستمرار إطلاق الصواريخ من غزة على الإقليم الإسرائيلي.

**٢٠.** ونتيجة لهذا الحصار توقف تنقل الأشخاص في غزة وخارجها في اتجاه إسرائيل عبر معبر إيريز وفي اتجاه مصر عبر معبر رفح، توقفاً شبه تام إلا في حالات استثنائية منها عمليات الإجلاء الطبي الطارئة وتنقل الدبلوماسيين وبعض موظفي المساعدة الإنسانية الدولية، وفي مناسبات قليلة، تنقل بعض أصحاب الأعمال الفلسطينيين[٤].

**٢١.** واقتصر تنقل السلع إلى حد كبير على استيراد الإمدادات الإنسانية الأساسية من الجوار عن طريق معابر كارني وصوفا وكيرم شالوم، إلى جانب الوقود السائل بمستويات أدنى بكثير من تقديرات الاحتياجات عن طريق معبر ناحال أوز. ويبين الشكل ٢-١ متوسط الشحنات الشهرية للسلع المستوردة إلى غزة. وقد شهدت الأشهر الأولى من فترة هدنة الأشهر الستة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية من ١٩ حزيران/ يونيه إلى ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ زيادة في السلع التجارية الواردة[٥] لكن مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) (٢٠٠٩) أفاد بأن الكميات ليست سوى جزء من الاحتياجات المقدرة، كما أن فئات ومجموعات السلع المسموح بدخولها لا تتيح إنجاز معظم العمليات الصناعية.

**الشكل ٢-١: حركة دخول البضائع إلى غزة**

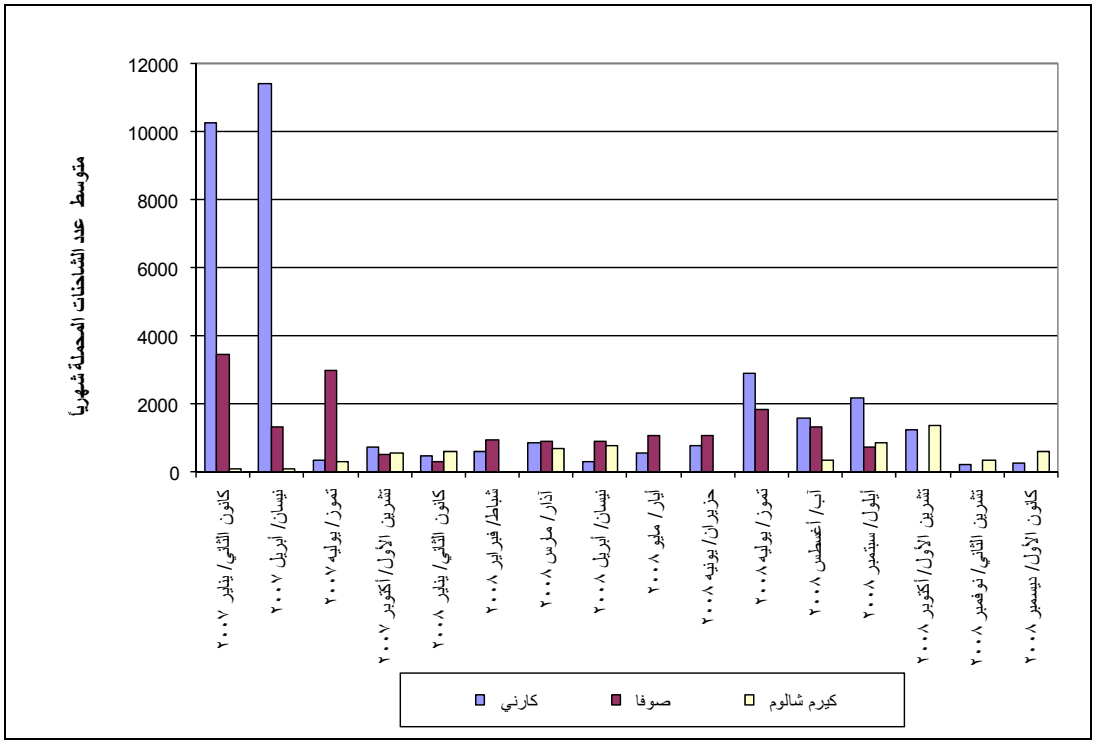


المصدر: مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)، ٢٠٠٨.

[٤] منح بعض أصحاب الأعمال تراخيص للعبور إلى إسرائيل عبر إيريز منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، لكن التدفق كان بطيئاً وغير منتظم. وتوقفت حركة تنقل العمال إلى إسرائيل عبر إيريز نهائياً منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

[٥] شملت السلع التجارية المسموح بدخولها إلى غزة خلال هذه الفترة الكسارة والإسمنت وثلاث شاحنات محملة بالحديد المعد للبناء، والخشب وعجلات السيارات والملابس والأحذية والعصير (مركز التجارة الفلسطيني، ٢٠٠٩).

**٢٢.** وقد منع دخول البنزين والديزل التجاريين إلى غزة منذ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨. غير أن تقديرات جمعية أصحاب محطات الغاز الفلسطينيين تفيد بأن ما متوسطه ١٠٠ ٠٠٠ لتر من الديزل و٧٠ ٠٠٠ لتر من البنزين يومياً دخل من أنفاق تحت الحدود بين رفح ومصر خلال النصف الثاني من آذار/ مارس ٢٠٠٩ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩أ). وبالفعل فقد أصبحت أنفاق التهريب، التي تزود غزة بالسلع اليومية المحظور جلبها عبر المعابر الرسمية، تشكل متنفساً اقتصادياً مهماً بالنسبة إلى سكان غزة.

**٢٣.** وفُرض حظر تام على صادرات البضائع من غزة عبر معبر كارني، وكانت تناهز ٨٥٠٠ شاحنة في السنة قبل الحصار (مركز التجارة الفلسطيني، ٢٠٠٩). وعلى الرغم من الحظر فقد سُمح في آذار/ مارس ٢٠٠٩ بمرور تسع شاحنات محملة بالزهور من معبر كيرم شالوم.

**٢٤.** وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق التنقل والعبور المبرم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، دعا إلى تنقل ٤٠٠ شاحنة يومياً من غزة وإليها بنهاية عام ٢٠٠٦، وهو مستوى تجاري أدنى أصلاً بكثير مما كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. ولم يتم بلوغ هذا المستوى حتى الآن.

**٢٥.** وخلال العملية العسكرية، خلّف القصف البري والجوي والبحري الشديد ما يناهز ١٤٤٠ قتيلاً و٥٣٨٠ جريحاً فلسطينياً. ومثل الأطفال والنساء زهاء نصف (٤٧ في المائة) مجموع الضحايا. وفي الوقت ذاته، واصلت المجموعات الفلسطينية إطلاق الصواريخ والهاون في اتجاه جنوب إسرائيل، بما في ذلك مناطق العمران. وقد خلّف ذلك ثلاثة قتلى و١٨٢ جريحاً في صفوف المدنيين الإسرائيليين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩ب).

**٢٦.** وقد لحقت أضرار مادية فادحة بالبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لغزة. وأفادت السلطة الفلسطينية، أن ٤٠٣٦ وحدة سكنية دُمّرت بالكامل وتضررت ١١٥١٤ وحدة أخرى جزئياً، مما خلّف عشرات الآلاف من المهجّرين. وقد لحقت أضرار جسيمة بالمباني الحكومية والبنى الأساسية للماء والطاقة والاتصالات والمؤسسات التعليمية والمستشفيات جميعها. وحسب المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، تضرر ١٥ مستشفى و٤١ عيادة فيما دُمّرت ١٨ مؤسسة تعليمية (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠٠٩). وأفادت السلطة الفلسطينية أن ٢٤٧ مدرسة وروضة أطفال وجامعة تضررت جزئياً، وأن المدارس تعاني نقصاً في أجهزة السلامة العامة ولوازم التدريس. ويؤكد المجلس التنسيقي للقطاع الخاص في غزة أن ٧٠٠ مؤسسة من القطاع الخاص إما تضررت جزئياً وإما دُمّرت بالكامل، مما يمثل خسائر تقدر بحوالي ١٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. و٧٧ في المائة من هذه المؤسسات يعمل في القطاعين الصناعي والتجاري، ويمثل ٧٩ في المائة من مجموع الخسائر. ومن بين هذه المؤسسات المصانع السبعة الرئيسية لإنتاج المنسوجات في غزة ومصانع المشروبات الأربعة الرئيسية و٦١ مصنعاً من مصانع مواد البناء (المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، ٢٠٠٩).

**٢٧.** وعلاوة على ذلك، يشير المجلس التنسيقي للقطاع الخاص إلى الدمار الشامل الذي لحق بقطاع الزراعة في غزة، إذ تضرر ٤٠ في المائة من الأراضي الزراعية بشكل مباشر جراء عمليات القصف، و٢٠ في المائة منها بشكل غير مباشر جراء الري غير الكافي خلال الحرب. وإذا لم يكن من الممكن استيراد المواد اللازمة (السماد والبذور، وما إلى ذلك) فسيتعذر استصلاح الأراضي وغرسها. وتقدر الخسائر الزراعية الأولية، بما فيها في القطاعات الفرعية المتمثلة في تربية المواشي والدواجن وصيد الأسماك، بما يعادل ١٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (المرجع نفسه).

**٢٨.** وتسببت الحرب في توجيه ضربة قاضية أخرى إلى سبل رزق سكان غزة المحاصرين والمعتمدين أصلاً على المساعدات. أما القطاع الخاص الذي كان في كل الأحوال يعمل نتيجة الحصار بحد أدنى من القدرات وبالتالي يتيح وظائف قليلة، فإنه يكاد ينهار، وقد أصبح ٨٥ في المائة من السكان اليوم يعتمدون على المساعدات، بعد أن استنفذوا معظم آليات التدبير الأخرى. ووصفت الأمم المتحدة الوضع في غزة على أنه "أزمة كرامة إنسانية" (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩ب). وأعرب محاورو البعثة في غزة عن شعور بانتشار الظلم وظلوا يطالبون برفع الحصار (الذي ظل قائماً بعد وقف إطلاق النار) فوراً ليتمكن أصحاب الأعمال والعمال والمزارعون من استئناف عملهم اليومي.

## الاستجابة الدولية: إمكانات التخفيف الفوري والإنعاش المبكـر

**٢٩.** يؤدي الحصار المفروض الذي شمل حتى دخول النقد إلى غزة، إلى تعقيد جهود التخفيف ودعم الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، أوقفت المصارف الإسرائيلية مؤخراً علاقات المراسلة والتخليص مع مصارف غزة، ومن المحتمل أن تقطع علاقاتها مع المصارف الفلسطينية في الضفة الغربية أيضاً (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩). ولا تعوق هذه التدابير مجتمعة قدرة السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي على العمل فحسب، بل تتسبب أيضاً في أزمة سيولة في غزة وتحول وجهة الموارد النادرة من النظام المصرفي إلى قنوات غير رسمية وغير منظمة. وباستطاعة سوق سوداء متنامية لتهريب النقد (عبر الأنفاق المارة تحت الحدود بين رفح ومصر) أن تقوض الإطار الاحتياطي للسلطة النقدية الفلسطينية وضوابطها الصارمة لمكافحة غسل الأموال والأنشطة الإرهابية.

**٣٠.** ومع ذلك يبذل جهد منسق في سبيل الإعداد للإنعاش. وحالما بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار الأحادي الجانب، أنشأت الأمم المتحدة آلية مركبة للإنعاش المبكر تضم عدداً من الوحدات والقطاعات والأفرقة العاملة، ووجّهت نداء سريعاً بهدف جمع ٦١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمشاريع ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية طيلة تسعة أشهر. وأجرت وزارات السلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين، تقييماً لاحتياجات الإنعاش المبكر العاجلة في غزة، لتستند إليه مشاريع الإنعاش المبكر وعمليات إعادة الإعمار المتوسطة والطويلة الأمد. وخلص ذلك إلى وضع الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، التي قدمها رئيس الوزراء سلام فيّاض إلى المجتمع الدولي خلال المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني من أجل إعادة إعمار غزة، المعقود في شرم الشيخ في مصر في ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩. والقصد من هذه الخطة استكمال ما تبذله السلطة الفلسطينية من "جهود قائمة من أجل التخفيف من حدة الفقر عن طريق زيادة فرص العمل وإنعاش الاقتصاد" (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٩)، وذلك عن طريق خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.

**٣١.** وتتناول خطة الإنعاش المبكر أموراً منها التدخلات في القطاع الاجتماعي من أجل الصحة والتعليم، لا سيما فيما يخص الفئات المستضعفة، وإصلاح البنية الأساسية ومعالجة الأضرار التي تلحق بالموارد الطبيعية والبيئة، والدعم الاقتصادي للزراعة والصناعة عن طريق جهات منها القطاع الخاص. وتؤكد هذه الخطة أن الجهود المبذولة على المدى القصير من أجل خلق الوظائف ينبغي أن تدعمها على المدى المتوسط والطويل "سياسات تركز على الاستثمار في الأشخاص من خلال التعليم والتدريب من أجل إنشاء قوة عاملة عالية المهارة والاستثمار في البنية الأساسية لتيسير التجارة وتهيئة مناخ أعمال يشجع الاستثمار ويعزز قدرة القطاع الخاص على المنافسة" (المرجع نفسه).

**٣٢.** والتمست الخطة دعماً يفوق بالكاد ١,٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى ١,٤٥ مليار دولار من الدعم المباشر للميزانية. وقد تعهد المانحون في مؤتمر إعادة إعمار غزة بتقديم مساعدة يساوي مجموعها ٤,٤٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. غير أن صرف القدر الأكبر من هذا المبلغ مرتبط بالتقدم في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي تتوقف بدورها على حصيلة محادثات المصالحة الفلسطينية وعلى جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية الجديدة غير المحدد بعد. علاوة على ذلك، لا مجال إلى إعادة إعمار فعلية دون تحقيق تقدم يعتد به في مسألة العبور ورفع الحصار.

## استراتيجيات تكيف منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل

**٣٣.** تعرض الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، كما أبلغ عنه في عام ٢٠٠٨، لتدخلات خطرة في أنشطته في غزة شملت مصادرة مكاتبه وممتلكاته من قبل حركة حماس (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨ أ). واستطاع الاتحاد منذ عهد أقرب إعادة فتح مكتب صغير ومزاولة بعض الأنشطة، لا سيما تثقيف العمال. غير أن الاتحاد لا يزال ممنوعاً من جمع رسوم العضوية ولا تزال قدراته العامة ضعيفة. ولا بد من تقديم دعم دولي للاتحاد في غزة لضمان تمكن الحركة النقابية الديمقراطية من أداء دورها في الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم في ظل الظروف الصعبة السائدة، وحبذا لو كان ذلك في سياق إعادة الإعمار.

**٣٤.** وقد شارك ممثلو منظمات أصحاب العمل مشاركة نشطة في تقييم الأضرار في أعقاب الحرب في غزة وفي وضع خطط ومشاريع لإعادة الإعمار والإنعاش المبكر. وأصحاب العمل في غزة يتطلعون إلى أداء دورهم في إنعاش الاقتصاد وهم مستعدون لذلك، لكن إحباطهم يتزايد باستمرار الحصار وعدم الوصول إلى القروض وتزايد فقدان المهارات في صفوف القوى العاملة في غزة.

## ٣ - الحواجز التي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة

### العبور والتنقل

**٣٥.** يبقى تنقل الأشخاص والسلع داخل الضفة الغربية وغزة وبينهما معوقاً إلى حد كبير بفعل انتشار نظام يقوم على قيود متعددة المستويات. وداخل الضفة الغربية، تشمل هذه القيود حواجز (أو "إغلاقات") في شكل نقاط تفتيش ومتاريس وبوابات حديدية وحواجز ترابية وجدران وحواجز طرقية وخنادق، بالإضافة إلى الجدار الفاصل الجاري بناؤه أساساً شرق الخط الأخضر داخل الضفة الغربية. وكما تقدم وصفه في الفقرات السابقة، تعيش غزة بالفعل في عزلة تامة عن العالم. وتعزز الحواجز المادية أكثر فأكثر إجراءات إدارية معقدة، بما فيها نظام اشتراطات ترخيص شديد التقييد.

**٣٦.** وتعلن حكومة إسرائيل أن نظام الإغلاق والقيود على حركة التنقل ضروري لحماية المواطنين الإسرائيليين من هجمات الناشطين الفلسطينيين، لكن الفلسطينيين ومنظمات حقوق الإنسان يعتقدون إلى حد كبير أنه نظام غير متناسب مع التهديد القائم وأنه رديف للعقاب الجماعي. والحقيقة أن توسيع السلطة الفلسطينية مراقبتها الأمنية لتشمل مناطق "الناحية ألف" من الضفة الغربية[٦] خلال السنة الماضية، أدّى إلى تحسن الوضع الأمني بشكل ملموس وتراجع العنف إلى أدنى مستوياته منذ سنوات (البنك الدولي، ٢٠٠٩)، مع أن عمليات الإغلاق ومراقبة تنقل الفلسطينيين ما زالت سارية المفعول، في الوقت الذي تقدم فيه الحماية لنشاط الاستيطان الإسرائيلي غير المشروع في الضفة الغربية.

**٣٧.** ويعرض الجدول ٣-١ تدابير الإغلاق بحسب محافظات الضفة الغربية على فترات فاصلة شتى منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، مبيّناً حجم القوة العاملة الموجودة والمقيدة بالتالي نتيجة لتلك التدابير في كل محافظة. وارتفع مجموع عدد حالات الإغلاق من ٥٥٨ إغلاقاً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٦٣٠ إغلاقاً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، دون حساب نقاط التفتيش المؤقتة ("الطيارة"). ويمثل ذلك أيضاً زيادة بنسبة ٥٩ في المائة مقارنة بحالات الإغلاق البالغ عددها ٣٩٦ حالة التي كانت موجودة وقت توقيع اتفاق التنقل والعبور في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩د).

**الجدول ٣-١: تدابير الإغلاق الداخلية (الحواجز المادية) والقوى العاملة المقدرة حسب كل محافظة في الضفة الغربية**

| عدد تدابير الإغلاق في: | بيت لحم | الخليل | جنين | أريحا | القدس | نابلس | قلقيلية | رام الله | سلفيت | طوباس | طولكرم | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ | 30 | 191 | 17 | 11 | 40 | 102 | 20 | 82 | 33 | 10 | 22 | 558 |
| نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ | 33 | 227 | 16 | 11 | 36 | 104 | 23 | 81 | 36 | 11 | 29 | 607 |
| أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ | 32 | 202 | 21 | 14 | 41 | 128 | 20 | 97 | 36 | 13 | 26 | 630 |
| القوى العاملة (٢٠٠٨، الربع الرابع) | 48 700 | 133 200 | 64 300 | 12 500 | 115 300 | 79 200 | 21 800 | 63 000 | 15 900 | 10 900 | 39 200 | 604 000 |

المصادر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ بيانات القوى العاملة مستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩أ.

**٣٨.** وكان في محافظة الخليل الواقعة في جنوب الضفة الغربية أكثر من ٢٠٠ حاجز مادي يعرقل التنقل - وهو أكبر عدد على الإطلاق في جميع المحافظات. وأبلغت غرفة صناعة الخليل البعثة بأن قدرة المصنعين على الحصول على المواد الخام ونقل سلعهم معرقلة إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك احتوت مدينة الخليل القديمة (منطقة الخليل ٢(H2))[٧]، ٧٦ نقطة تفتيش وحاجزاً إضافياً لا يشملها الحساب الوارد أعلاه، مما أسفر عن الإغلاق الفعلي لسوق كانت تعج بالحركة.

[٦] كما هي محددة في اتفاقات أوسلو.

[٧] أنشأ بروتوكول الخليل الخاص الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ منطقة منفصلة وهي منطقة H2 التي تغطي تقريباً ٢٠ في المائة من مدينة الخليل، وتقدم لها السلطة الفلسطينية الخدمات الإدارية، لكن تبقي لإسرائيل المراقبة الأمنية التامة عليها. ويقدر عدد المستوطنين الإسرائيليين في هذه المنطقة بزهاء ٤٠٠ مستوطن وسط ٠٠٠ ٣٥ فلسطيني (وحوالي ٠٠٠ ١٧٠ فلسطيني في مدينة الخليل كلها). ويحمي هؤلاء المستوطنين ١٥٠٠ جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية.

**٣٩.** وفي نابلس، وهي محافظة عانت أيضاً من حالات الإغلاق المفرطة منذ بدء الانتفاضة الثانية، أدّى تحسن كبير في الوضع الأمني إلى تخفيف ضئيل في القيود المفروضة على حركة التنقل بنهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩. ونُقلت نقطة تفتيش بيت إيبا الرئيسية بضعة كيلو مترات إلى الشمال الغربي، مما أتاح تنقلاً بحرية أكبر بين نابلس وجنين. غير أن الموقع الجديد خلق بالفعل عائقاً جديداً أمام المقيمين في جنين المتجهين نحو طولكرم والمناطق الجنوبية، ويمكن أن يؤثر أيضاً على المقيمين في نابلس المتجهين غرباً بسبب الاكتظاظ، بما أن نقطة التفتيش الجديدة تتحكم في عدد أكبر من السكان (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩أ).

**٤٠.** ولوحظت في الأشهر الأخيرة عمليات أخرى لإزالة الحواجز وإعادة تنظيمها، كما لوحظ تحسن في ساعات تشغيل نقاط تفتيش عدة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩أ؛ البنك الدولي، ٢٠٠٩). علاوة على ذلك، خصصت حكومة إسرائيل موارد "للنهوض" بنقاط التفتيش وغيرها من الحواجز. وأفاد مكتب التنسيق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي (٢٠٠٩) بأن وزارة الدفاع الإسرائيلية خصصت ٨,٥ مليون شيكل إسرائيلي جديد في عام ٢٠٠٨ للنهوض بنقاط تفتيش ومعابر وممرات شتى "بهدف تحسين حركة التنقل ونوعية معيشة الفلسطينيين المضطرين إلى السفر بين مختلف المناطق". وفي حين يتعين تشجيع التحسينات المتعلقة بالتنقل والعبور، من المحتمل ألا يكون هدف الاستثمار الكبير في البنية الأساسية للإغلاق سوى تقييدهما في المدى البعيد، ولا يمكن اعتباره بديلاً مستداماً لإزالة الحواجز.

**٤١.** والقيود المفروضة على حرية التنقل تفرق القريات الفلسطينية وتعوق الوصول إلى الأرض والمنشآت وأماكن العمل وكذلك إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في الوقت الذي يزيد فيه اعتماد الفلسطينيين على المساعدات في سياق تدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية. ويبين الشكل ٣-١ علاقة عكسية واضحة بين الإغلاقات والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لكل فرد، تقترن فيها زيادة تدابير إغلاق الضفة الغربية بتراجع في الناتج لكل فرد. ولطالما اعتبرت الوكالات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، أن القيود المفروضة على التنقل والعبور عقبات كأداء تعوق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة، وناشدت إسرائيل مراراً وتكراراً إزالة تلك القيود.

**الشكل ٣-١: الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لكل فرد وإغلاقات الضفة الغربية**

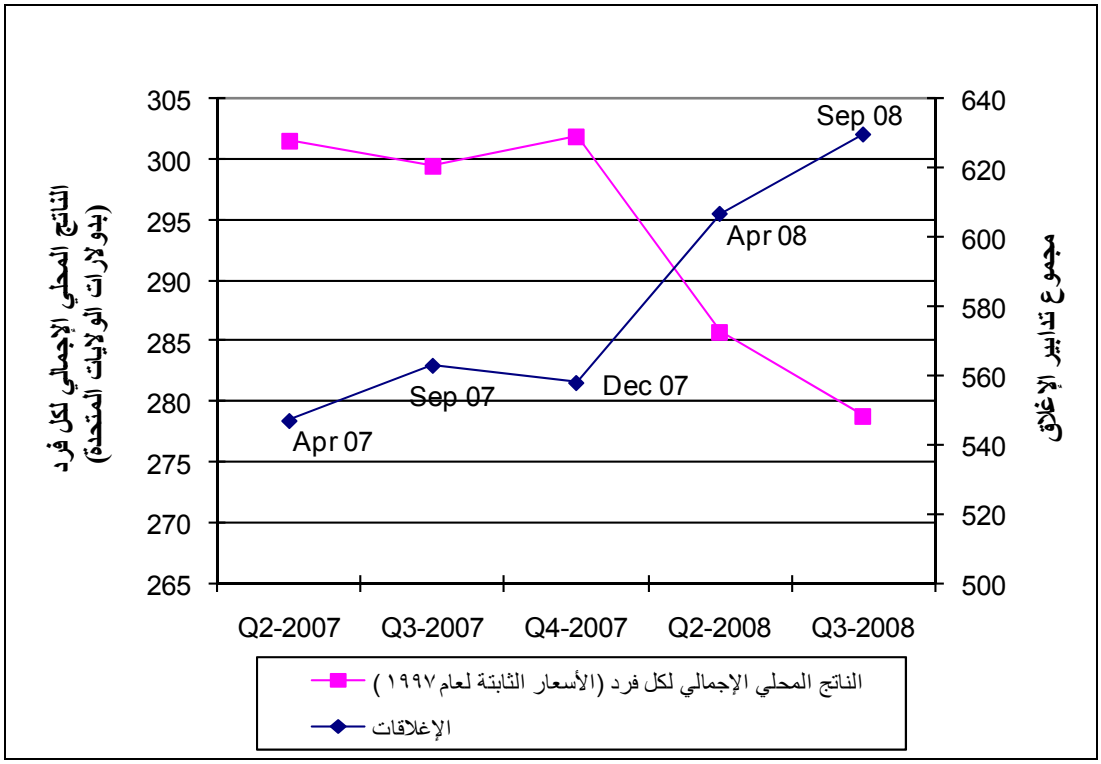


المصادر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩ب.

## الجدار الفاصل

**٤٢.** يمتد المسار المخطط الحالي للجدار الفاصل في الضفة الغربية على ٧٢٥ كيلومتراً، شُيّد ٥٧ في المائة منه حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩د). وقد دعت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ والمتعلقة بالجدار، إلى وقف نشاط البناء وإزالته على الفور والتعويض عن جميع الأضرار التي استتبعها (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤). وقد أيد هذه الفتوى قرار صدر لاحقاً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤).

**٤٣.** ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن ٨٦ في المائة من مسار الجدار يمتد داخل الضفة الغربية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨أ). وعند اكتمال الجدار ستقع قرابة ٩,٨ في المائة من أراضي الضفة الغربية، بما يشمل جزءاً كبيراً من أراضيها الزراعية الخصبة ومواردها المائية بالإضافة إلى القدس الشرقية، داخل "منطقة التماس" الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، وستكون من ثم معزولة عن بقية الضفة الغربية. وسيدمج ما يزيد على ٨٠ في المائة من المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة ذاتها وسيصبحون من ثم مرتبطين بإسرائيل. وتفيد التقديرات بأن ٠٠٠ ١٢٥ فلسطيني سيحاطون بالجدار من ثلاثة جوانب، بينما سيعيش ٠٠٠ ٣٥ آخرين في مناطق مغلقة.

**٤٤.** ويحتاج جميع الفلسطينيين البالغين ١٦ سنة أو أكثر والذين يعيشون داخل منطقة التماس، إلى تراخيص "طويلة الأمد" أو تراخيص "المقيمين الدائمين" لكي يبقوا مقيمين في بيوتهم، في حين يحتاج المزارعون الذين يعيشون شرق الجدار الفاصل إلى تراخيص "الزوار" للدخول إلى أراضيهم الواقعة في منطقة التماس عبر بوابات معينة. ويصعب الحصول على هذه التراخيص لعبور الجدار الفاصل، كما أنها لا تستوفي احتياجات القوى العاملة. وتفيد تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (المرجع نفسه) أنه في شمال الضفة الغربية، أصبح ٨٠ في المائة من المزارعين الذين اعتادوا على العمل في الأرض الواقعة في منطقة التماس محرومين من تراخيص عبور الجدار. وبوابات الجدار، التي تعمل يومياً أو موسمياً أو أسبوعياً - موسمياً، باتت تفتح لساعات قصيرة ويمكن أن تغلقها قوات الدفاع الإسرائيلية دون سابق إنذار. ولا يسمح لأية مركبة بعبور البوابات وتفرض قيود شديدة على نوع المعدات والمواد الزراعية (الأدوات والسماد وما إلى ذلك) التي يمكن إدخالها عبر البوابات.

**٤٥.** وكما أشارت إليه تقارير بعثة مكتب العمل الدولي في عام ٢٠٠٨ (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨أ)، أنشئت ١٢ نقطة عبور في الجدار لتنقل السلع والأشخاص، توجد خمس منها فقط في الخط الأخضر. وتسمح ١١ نقطة منها بعبور العمال الفلسطينيين المرخص لهم وتستخدم خمس منها كأرصفة للتشاحن لنقل البضائع من الضفة الغربية وإليها. وتفيد تقارير المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي (٢٠٠٩) زيادة في حركة تنقل الأشخاص والبضائع عبر جل نقاط العبور في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. غير أن مراقبين مثل مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) وممثلي القطاع الخاص الفلسطيني يواصلون التساؤل حول فعالية نقاط العبور التجارية، مشيرين إلى مجموعة من تكاليف المعاملات العالية، بما في ذلك عناء وتكاليف نقل البضائع في منصات حاملة حسب قيود صارمة، ناهيك عن فترات الانتظار والتفتيش والتحويل الطويلة المتصلة بنظام التشاحن. كما زادت تكاليف النقل بشكل كبير[٨]. وإضافة إلى ذلك، يوجد خطر كبير لتضرر البضائع ولا سيما المنتجات الزراعية التي تحتاج إلى أن تنقل بسرعة للحفاظ على قيمتها.

## الحصص والتراخيص

**٤٦.** إن نظام التراخيص المعتم والتقييدي الذي يتحكم في حركة تنقل معظم الفلسطينيين عبر حدودهم البلدية، لا يزال قائماً. وتوجد فئات متعددة من التراخيص، وتتغير القيود واللوائح على نحو متواتر ودون سابق إنذار. ويتحكم نظام الحصص وتراخيص العمل في نفاذ الفلسطينيين إلى أسواق العمل الإسرائيلية الواقعة وراء الجدار الفاصل للضفة الغربية وإلى المستوطنات الإسرائيلية على الجانبين. والتخليص الأمني إلزامي، ويبدو أن حيازة بطاقة هوية مغناطيسية بات شرطاً جديداً للحصول على ترخيص لعبور الجدار. وفي عام ٢٠٠٨، أحاطت البعثة علماً بتقارير مثيرة للقلق عن محاولات السلطات الإسرائيلية انتداب عملاء مقابل إصدار ترخيص عمل أو تجديده. وتوقف منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ إصدار التراخيص للعمال المتجهين من غزة إلى إسرائيل.

[٨] فيما أصبحت شاحنات الوسطاء الإسرائيليين تقطع الآن مسافات أقصر (إلى حدود المحطات فقط)، لم تتغير قيمة الأتعاب التي تسددها المنشآت الفلسطينية. وعلى الشاحنات الفلسطينية أن تقطع مسافات أطول عبر العديد من نقاط التفتيش والحواجز الداخلية في الضفة الغربية؛ وبالتالي ارتفعت تكاليفها ارتفاعاً كبيراً.

**٤٧.** وكما يتجلى في الجدول ٣-٢، عادة ما لا تمنح حصة التراخيص بأكملها. كما أن الحصول على ترخيص صالح لثلاثة أشهر متعاقبة لا يكفل في الواقع الحصول على عمل، نظراً إلى أن عمليات حظر التجول التي تفرضها قوات الدفاع الإسرائيلية و/ أو عمليات إغلاق المعابر الآنية يمكن أن تحول دون العبور.

**الجدول ٣-٢: الحصص والتراخيص للعمال الفلسطينيين من أجل الدخول إلى إسرائيل والمستوطنات**

| | الحصة | التراخيص الصادرة | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | إسرائيل | القدس | المستوطنات | المجموع |
| نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ | 38 035 | 17 905 | 1 787 | 16 135 | 35 827 |
| آذار/ مارس ٢٠٠٦ | 37 771 | 20 096 | 2 414 | 13 371 | 35 881 |
| آذار/ مارس ٢٠٠٧ | 45 510 | 18 873 | 2 770 | 18 410 | 40 053 |
| آذار/ مارس ٢٠٠٨ | 47 062 | 20 280 | 3 036 | 21 162 | 44 478 |
| نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ | 49 113 | 22 610 | 3 104 | 22 063 | 47 777 |

المصدر: عروض المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي (مختلفة).

**٤٨.** واستمرت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ زيادة عدد وحصة التراخيص الصادرة لتمكين العمال الفلسطينيين من النفاذ إلى أسواق العمل الإسرائيلية، بحيث ازداد عدد التراخيص الصادرة بين نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٩ بنحو ٠٠٠ ١٢ ترخيص. وصدر عدد مماثل من التراخيص التي تجيز العمل في إسرائيل وفي المستوطنات. ورغم أن جميع المستوطنات الموجودة في الأرض المحتلة مستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كأداء أمام السلم، يفتقر العديد من الفلسطينيين إلى أي فرص أخرى لكسب الدخل. وتفيد تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن تدفقات العمال الفلسطينيين الفعلية إلى إسرائيل والمستوطنات ناهزت ٠٠٠ ٧٥ عامل في عام ٢٠٠٨ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩ج)، وهو ما يعني أن قرابة ٠٠٠ ٢٧ فلسطيني عملوا بلا ترخيص. وعندما يكتمل الجدار الفاصل للضفة الغربية يتوقع أن يتراجع هذا العدد بقدر كبير إذ ستتمكن قلة قليلة من الأشخاص من العبور دون ترخيص. ولحماية موارد رزق هؤلاء العمال وأسرهم، لا بد من إصدار أعداد من التراخيص حبّذا لو تكون أكبر أو السماح بحدوث نمو كبير في طاقة استيعاب الاقتصاد الفلسطيني.

## استمرار توسع المستوطنات بالرغم من الالتزامات الدولية

**٤٩.** لاحظت بعثة مكتب العمل الدولي توسعاً مستمراً للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتواجد أعداد متزايدة من المستوطنين الإسرائيليين يلحق أضراراً مباشرة بسبل عيش الفلسطينيين الذين يجدون أنفسهم محرومين من الوصول إلى الأرض والموارد الأخرى (لا سيما المياه) ومن بناء المنازل والبنية التحتية الاقتصادية (لا سيما المنشآت)، ناهيك عن أنه يفرض قيوداً صارمة على حركة تنقل الأشخاص والبضائع. وبالتالي، فإنّ الشواغل التي أعرب عنها مؤتمر العمل الدولي عام ١٩٨٠ بشأن ما لسياسة الاستيطان الإسرائيلية من آثار على حقوق ومصالح الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية، لا تزال قائمة بدون أدنى شك.

**٥٠.** ويحظر القانون الدولي الإنساني واتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة نقل السكان إلى أرض محتلة. وقد طالبت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مراراً وتكراراً حكومة إسرائيل بوقف عمليات الاستيطان في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وفي عام ٢٠٠١، حثّ تقرير ميتشل (لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، ٢٠٠١) حكومة إسرائيل على "تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك "النمو الطبيعي" للمستوطنات الحالية". وفي عام ٢٠٠٣، كررت خريطة الطريق المستندة إلى الأداء هذا المطلب (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠٠٣). وفي التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في أنابوليس (مؤتمر أنابوليس، ٢٠٠٧)، التزم الطرفان التنفيذ الفوري لواجبات كل منهما بموجب خريطة الطريق.

**٥١.** وفي ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، ذكر مجلس الاتحاد الأوروبي، في إعلان عن أنشطة الاستيطان التي تضطلع بها إسرائيل، ما يلي: "النشاط الاستيطاني هو عقبة كأداء أمام السلام في الشرق الأوسط وأمام الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمضي قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط. ولطالما أوضح الاتحاد الأوروبي أنه

لن يكون هناك سلام مستدام في الشرق الأوسط بدون إنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء. واستمرار النشاط الاستيطاني يلحق ضرراً حاداً بذلك الاحتمال" (مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٩).

**٥٢.** لكنّ الواقع كان مختلفاً. فقد وجدت بعثة مكتب العمل الدولي مجدداً عام ٢٠٠٩ ما يشير إلى نمو كبير في المستوطنات - سواء بالنسبة إلى عدد السكان أو المباني أو المساحة. والتوسع المستمر للنشاط الاستيطاني يقوّض بشكل مباشر حقوق وسبل عيش السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال. وتفرض قوات الاحتلال طرقاً مقصورة على المستوطنين وتحد من إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية وتقوم بمصادرتها وتفرض قيوداً على الحراك، وذلك من أجل مواصلة النشاط الاستيطاني.

**٥٣.** ووفقاً للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين في "البلدات اليهودية" في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) ١٠٠ ٢٧٦ شخص في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ - أي بزيادة بلغت ٥٠٠ ١٤ شخص أو ٥,٥ في المائة عما كان عليه الوضع عام ٢٠٠٦، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف نمو العدد الإجمالي للسكان الإسرائيليين بنسبة ١,٨ في المائة (المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، ٢٠٠٨). وبالرغم من ارتفاع الخصوبة في صفوف السكان الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات في الضفة الغربية، يشير الفرق بين معدلي النمو إلى انتقال كبير للسكان من إسرائيل إلى الأرض المحتلة، وهو أمرٌ يحظره القانون الدولي الإنساني.

**٥٤.** ويتم تشجيع عمليات الانتقال هذه بالاستمرار في تشييد المباني في المستوطنات وتوسيع المستوطنات الموجودة وإنشاء مستوطنات جديدة، إلى جانب تقديم الكثير من الإعانات والحوافز. ووفقاً للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، بلغ عدد المنازل المبنية في "البلدات اليهودية" في الضفة الغربية ٢٠٢٠ منزلاً عام ٢٠٠٨ و٨٠٦ منازل في ٢٠٠٧ و١١٦٥ منزلاً في ٢٠٠٦ (المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، ٢٠٠٩). وبعبارة أخرى، تم بناء المزيد من المنازل في ٢٠٠٨ مقارنة مع ٢٠٠٧ بما يوازي ضعفين ونصف.

**٥٥.** ولقد أحصى مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، "مناطق أمنية خاصة" حول ١٢ مستوطنة، مما يؤدي إلى توسيع مساحتها بنسبة ٢,٤ مرة. وقد أدى ذلك إلى مصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية الخاصة ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى ممتلكاتهم. ويذكر التقرير أن: "إحاطة المستوطنات بدائرة من الأرض تحظر دخول الفلسطينيين أو تقيده، سواء بإعلان الأرض [منطقة أمنية خاصة] أم لا، إنما هي من الممارسات العديدة المستخدمة للاستيلاء على الأرض (بتسليم، ٢٠٠٨).

**٥٦.** وتحتدم المنافسة المباشرة على الموارد بين المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والسكان الفلسطينيين. وقد تتخذ هذه المنافسة أشكالاً عنيفة. ولاحظ عدة مراقبين في الأشهر الأخيرة زيادة في حدة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين (الإطار ٣-١).

**الإطار ٣-١**
**عنف المستوطنين وتأثيره على سبل عيش الفلسطينيين**

في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن ارتفاع يدعو إلى القلق في عدد هذه الحوادث (٢٩٠ حادثاً في الأشهر العشرة الأولى من ٢٠٠٨، مقارنة بوقوع ١٨٢ و٢٤٣ حادثاً عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي). ويعتبر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أنّ السياسة التي انتهجتها إسرائيل لعقود طويلة في تسهيل وتشجيع عملية توطين مواطنيها داخل الأرض الفلسطينية المحتلة"، هي السبب الجذري لهذه الظاهرة.

إنّ عنف المستوطنين يثبط عزيمة الفلسطينيين ويحول فعلياً دون تمكنهم من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها، ولا سيما في تخوم المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية. والعنف الذي يمارسه المستوطنون بإلحاق الضرر بالممتلكات والأرض لا ينفك يزداد في فترات النشاط الزراعي المكثف مثل حصاد الزيتون. وتتضرر سبل عيش الفلسطينيين بشكل خاص بسبب الهجمات التي يتعرض لها المزارعون والرعاة الفلسطينيون، ونهب الماشية أو قتلها وإتلاف المحاصيل والأشجار والممتلكات الزراعية الأخرى. ومن دواعي القلق بصورة خاصة أنّ السلطات الإسرائيلية أخفقت في وضع حدٍ لعنف المستوطنين، الذي يستهدف الفلسطينيين وممتلكاتهم. ورغم الطلبات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة إلى إسرائيل لاتخاذ إجراءات حاسمة لمنع العنف من جانب المستوطنين، لم تفلح إسرائيل حتى الآن في معالجة الوضع بشكل فعال.

والعنف يؤثر في النساء والرجال والأطفال من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وبين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عدداً أكبر من القتلى في صفوف المستوطنين الإسرائيليين على يد الفلسطينيين، في حين كان عدد الإصابات التي وقعت في صفوف الفلسطينيين على يد الإسرائيليين أكثر من الضعف مما وقع من إصابات في الجانب الإسرائيلي على يد الفلسطينيين.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨ب؛ بتسليم، ٢٠٠٨.

**٥٧.** ويعزى تراجع سبل عيش الفلسطينيين المسجل من خلال تراجع الدخل والنشاط الاقتصادي، إلى حد كبير، إلى عمليات الإغلاق المستمرة وما يصاحبها من قيود وحالات حظر مفروضة على الحريات الاقتصادية للفلسطينيين.

**٥٨.** وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني مختلفان، إذ أن متوسط الدخل في الاقتصاد الإسرائيلي يبلغ ٢٠ مرة متوسط الدخل في الاقتصاد الفلسطيني.

## الفلسطينيون، نساءً ورجالاً وأطفالاً، العاملون في المستوطنات الإسرائيلية

**٥٩.** يعمل آلاف الفلسطينيين، من نساء ورجال وأطفال، في المستوطنات التي بنتها إسرائيل في الضفة الغربية، لاسيما في مجالي الصناعة والزراعة. وقد ناقشت البعثة هذه المسألة مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي يقدر وجود قرابة ٢٦ ٠٠٠ عامل فلسطيني مستخدمين في سبع مستوطنات ومناطق صناعية رئيسية دون غيرها[٩].

**٦٠.** وحصلت البعثة على معلومات موثوقة ومستنيرة تشير إلى أنّ العديد من العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية والمناطق الصناعية معرضون لبيئات عمل محفوفة بالمخاطر، تفتقر إلى تدابير مناسبة للسلامة والصحة المهنيتين. وأجرت جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، دراسات استكشافية عن عمال فلسطينيين يعملون في المستوطنات، تظهر ثغرات خطيرة في مجال الحماية.

**٦١.** ويبقى عمل الأطفال في المستوطنات الإسرائيلية مسألة تثير قلقاً كبيراً، وخاصة في مجال الزراعة. وقد لاحظت البعثة العديد من الأطفال الذين يعملون في حقول وادي الأردن. وتتوقع السيدة سيمون كوركوس، وهي محامية وصحافية قامت مؤخراً بتوثيق عمل الأطفال في المنطقة نفسها، أنّ عدد العمال الأطفال في المستوطنات الإسرائيلية يبلغ ١٩٠٠ عامل (كوركوس، ٢٠٠٨). والعديد من هؤلاء الأطفال يضطلعون بأعمال خطيرة، منها مثلاً في مزارع البلح.

**٦٢.** وقد يكون العمل في المستوطنات الخيار الوحيد المتاح أمام الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، من أجل تأمين سبل العيش لهم ولعائلاتهم. غير أنّ الاعتماد على أصحاب العمل والمتعاقدين من الباطن يجعل هؤلاء العمال عرضة للاستغلال ولانتهاكات حقوق العمال. فالمطالبة بحقوق العمال في المحاكم الإسرائيلية أمرٌ مكلف ومعقد، وتفيد التقارير أنّ العمال الذين يتقدمون بشكوى غالباً ما يسرحون.

**٦٣.** وبأي حال من الأحوال، لا تؤدي إمكانية لجوء فرادى العمال إلى المحكمة إلى حل المسألة. فبموجب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، تقع على عاتق السلطات الإسرائيلية مسؤولية ضمان رفاه وسلامة العمال الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، العاملين في المستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في ظروف عمل آمنة وصحية. والقضاء على عمل الأطفال مبدأ وحق من المبادئ والحقوق الأساسية التي يتعين على جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية احترامها والتقيد بها.

**٦٤.** وللأسف، تعذر على البعثة الحصول على أية معلومات محددة من وزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية بشأن أي عمليات تفتيش أجريت في المنشآت الواقعة في المستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، أو بشأن نتائج عمليات التفتيش تلك. ويحدو البعثة الأمل في أن تصبح هذه المعلومات متاحة في المستقبل.

## تقطيع أوصال النسج الاجتماعي الفلسطيني في القدس الشرقية

**٦٥.** بعد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، ضمت إسرائيل من طرف واحد ٧٠,٥ كلم$^{٢}$ من الأرض المحتلة. وفي وقت لاحق، أدرجت هذه المنطقة، التي تُعرف باسم "القدس الشرقية"، ضمن بلدية القدس. ولم تعترف الأمم المتحدة أبداً بعملية الضم هذه، وطالبت إسرائيل بأن تتقيد بالتزامها بموجب القانون الدولي بعدم تغيير طابع القدس الشرقية ووضعها وتكوينها الديمغرافي، ووقف جميع أنشطة الاستيطان (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ١٩٦٨، والأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

**٦٦.** وخلال مناقشة الوضع السائد في القدس الشرقية، أوصل العديد من محاوري البعثة رسالة مفادها أنّ استمرار النشاط الإسرائيلي وتكثيفه من أجل خلق "وقائع على الأرض"، قد أديا إلى احتدام التوترات وإمكانية

[٩] بركان (سلفيت)، بركان باء، طولكرم، معاليه إفرايم، خان الأحمر، عيتسيون، معاليه أدوميم.

تفاقم العنف. ولا ينفك العمال وأصحاب العمل الفلسطينيون وعائلاتهم يتضررون من التدابير والسياسات التي تنفذها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية وجوارها، سعياً إلى تحقيق الهدف المعلن عنه وهو خفض نسبة السكان الفلسطينيين في المدينة، وتوفير البنى التحتية والأمن للمستوطنات المنتشرة في القدس الشرقية، بما ينتهك القانون الدولي. وفي عام ٢٠٠٥، شمل سكان القدس الشرقية ٠٠٠ ٢٤١ عربي و٠٠٠ ١٨٧ يهودي (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨).

## خفض مساحة الأرض، العنصر الأساسي للتنمية الفلسطينية

**٦٧.** إنّ مصادرة الأراضي وتدابير التخطيط الحضري، التي تضطلع بها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية، لم تترك مجالاً يذكر أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية. إذ تمت مصادرة قرابة ٣٥ في المائة من الأراضي في القدس الشرقية لصالح المستوطنات الإسرائيلية حيث يعيش حالياً ما يقدّر بزهاء ٠٠٠ ١٩٥ مستوطن إسرائيلي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩ه). وتستمر مصادرة الأراضي لاستخدامها في إنشاء الحدائق العامة ونظم النقل. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، قدم المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل ("عدالة") والائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس اعتراضاً رسمياً إلى الخطة الرئيسية الإقليمية في القدس. وذهبت المنظمتان إلى القول إنّ الخطة الرئيسية من شأنها أن تفصل الأحياء الفلسطينية عن بعضها البعض وأن تحدد من جديد أقساماً كبيرة من الأراضي لاستخدامها في شق الطرقات وبناء سكك الحديد لصالح المستوطنات الإسرائيلية، في حين تقيّد أي إمكانيات إنمائية للفلسطينيين ("عدالة"، ٢٠٠٨).

**٦٨.** ونسبة ١٣ في المائة فقط من القدس الشرقية متاحة للفلسطينيين للبناء وفقاً لخطط التقسيم المناطقي، التي وضعتها السلطات الإسرائيلية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩ه). ولكن قسماً كبيراً من هذه الأرض معمور أو يفتقر إلى البنية الأساسية العمومية (المياه والصرف الصحي والطرقات)، التي لا يمكن الحصول على رخصة بناء من دونها. ويبقى عموماً عدد تراخيص البناء التي تمنحها السلطات الإسرائيلية للبناء في القدس الشرقية وفي أقسام أخرى من الضفة الغربية، أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية للسكان الفلسطينيين.

**٦٩.** ولقد شهدت الأشهر الأخيرة تسريع وتيرة هدم المنازل والمباني الأخرى في الأحياء الفلسطينية من القدس الشرقية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، هُدم قرابة ٩٠ منزلاً في القدس الشرقية (الجدول ٣-٣)، بالإضافة إلى منازل عديدة أخرى في المنطقة "جيم" في الضفة الغربية. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، هدم ١٩ مبنىً فلسطينياً إضافياً في القدس الشرقية (بما فيها ١١ مبنىً سكنياً مأهولاً). وفي حين تبرر السلطات الإسرائيلية ذلك بالقول إنّ المباني المعنية شيدت من دون أي ترخيص، فإنّ الطائفة الواسعة من اللوائح المتعلقة بالتقسيم المناطقي والرسوم الباهظة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية تجعل، كما هو معروف، من المتعذر على الفلسطينيين أن يحصلوا على تراخيص بناء في هذه المناطق. وقد طالبت منظمات وهيئات عديدة من الأمم المتحدة بالوقف الفوري لعمليات تهديم المنازل. ومنذ عهد أقرب، حذر روبرت سري، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، قائلاً إن عمليات الهدم تؤجج التوترات في وقت "يحاول فيه المجتمع الدولي إعادة إطلاق عملية السلام الموجهة نحو النتائج." (كيرشنير، ٢٠٠٩). وبصرف النظر عن الصدمات والمعاناة التي تتكبدها العائلات المتضررة، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى النزوح من المدينة إذ إنها غير قادرة على الأرجح على الحصول على تراخيص لبناء منازل جديدة. ووفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هناك ٠٠٠ ٦٠ فلسطيني في القدس الشرقية معرضون لخطر هدم منازلهم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩ه).

**الجدول ٣-٣: هدم المنازل، حسب السبب المقدم**

| | القدس الشرقية | الضفة الغربية | |
|---|---|---|---|
| | | منازل مبنية من دون ترخيص | أغراض عسكرية مزعومة |
| ٢٠٠٦ | 50 | 44 | 39 |
| ٢٠٠٧ | 65 | 39 | 30 |
| ٢٠٠٨ | 89 | 29 | 10 [1] |

[1] بيانات لغاية ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٨ فقط.

المصدر: بتسليم، على الموقع التالي: www.btselem.org

### الضغوط على حقوق الإقامة

**٧٠.** بعد عملية الضم، منحت إسرائيل الفلسطينيين في القدس الشرقية "وضع إقامة دائمة". ووضع الإقامة هو بموجب القانون الإسرائيلي الأساس للإقامة في القدس الشرقية بشكل قانوني، وهو مهم بالتالي للقيام بأنشطة اقتصادية هناك. وتسهّل بطاقة الهوية من القدس عملية التنقل بين القدس الشرقية المحتلة وأجزاء أخرى من الضفة الغربية للعمل أو لأسباب تتعلق بالتجارة[١٠]، وتترافق بتغطية من الضمان الاجتماعي.

**٧١.** وتسحب السلطات الإسرائيلية الإقامة من المقدسيين الفلسطينيين في حال تعذر على هؤلاء أن يثبتوا أن "مركز حياتهم" هو داخل المدينة أو إذا مكثوا في الخارج لمدة تتجاوز سبع سنوات. وبموجب هذه السياسة، فإنّ آلاف الرجال والنساء الفلسطينيين، الذين انتقلوا من القدس الشرقية إلى أحياء خارج حدود البلدية كما حددتها السلطات الإسرائيلية، بسبب عدم توفر المنازل، يعيشون بشكل دائم تحت هاجس مصادرة بطاقات هويتهم من القدس.

### الآثار المضاعفة للجدار الفاصل

**٧٢.** لقد عزل الجدار الفاصل فعلياً القدس عن الضفة الغربية. وفي حين أن الجدار قد بني حول قسم كبير من القدس الشرقية، مقسماً بذلك الأحياء الفلسطينية، من المتوقع أن يقطع جزء غير مكتمل بعد من المشروع ١٤ كيلو متراً داخل الضفة الغربية لضم مستوطنة معاليه أدوميم والممر الذي يعرف برمز "الممر E-1" لربطها بالقدس.

**٧٣.** وقد شهدت روابط المدينة المالية والتجارية مع باقي الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً لا يستهان به. فجميع الفلسطينيين من غير حملة بطاقات هوية من القدس بحاجة إلى ترخيص لدخول المدينة، كما أصبح دخول السلع الفلسطينية إلى المدينة يخضع لقيود صارمة الآن. وهناك أربع نقاط عبور في الجدار حول القدس تسمح للفلسطينيين من حاملي التراخيص الدخول إلى المدينة للعمل أو للحصول على الرعاية الطبية أو التعليم أو لأسباب دينية. وأعرب العديد من محاوري البعثة عن مخاوفهم من أن تُسحب صفة الإقامة في القدس من الفلسطينيين الذين يعيشون ضمن حدود البلدية ولكنهم مستبعدون من المدينة بسبب الجدار الفاصل. وبالتالي، قام العديد من حاملي بطاقات هوية من القدس، الذين تقع أماكن إقامتهم من جانب الضفة الغربية من الجدار، بالانتقال إلى الجانب الآخر حتى يضمنوا عدم سحب تراخيص الإقامة منهم. وقد أدى ذلك إلى اكتظاظ سكاني في الأحياء العربية لم يترافق بزيادة في فرص كسب الدخل أو الإسكان. وتثبط عزيمة الشباب الفلسطيني المقدسي من السفر إلى الخارج للدراسة أو اكتساب الخبرة المهنية.

**الإطار ٣-٢**
**مسيرة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بمناسبة الأول من أيار**

نُظمت في الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٩ مسيرة سلمية في قرية المعصرة بالقرب من بيت لحم للاحتجاج على الجدار الفاصل، شارك فيها حوالي ٢٥٠ عاملاً ونقابياً وفرداً من الأهالي. وبهذه المناسبة، قال شاهر سعد، الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين: "في هذا اليوم التاريخي، لا ينفك العمال في فلسطين يعانون من الاحتلال الإسرائيلي. لقد دمّر الاحتلال والجدار الفاصل الاقتصاد الفلسطيني. ونقاط العبور والحواجز التي يصل عددها إلى ٦٠٠ في الضفة الغربية تستمر في خنق الاقتصاد وقدرة العمال على القيام بأود عائلاتهم ... كيف يمكن للعمال أن يحصلوا على العدالة في هذا المناخ؟ إننا بحاجة إلى سلام شامل يضع حداً للجدار الفاصل ونقاط التفتيش والاحتلال." وقام الجيش الإسرائيلي بتفريق هذه المسيرة السلمية.

المصدر: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠٠٩.

## سوق العمل والنتائج الاجتماعية والتوقعات

### ركود الاقتصاد الفلسطيني وتراجع العمالة

**٧٤.** شهد النشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٨ زيادة متواضعة جداً، بلغت حوالي ٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧، بعد نمو بلغ تقريباً ٥ في المائة في ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ (الشكل ٣-٢). ولكن، مع تزايد عدد السكان بنسبة ٢,٧ في المائة سنوياً، سجل متوسط الدخل في ٢٠٠٨ انخفاضاً بسيطاً (-٠,٦ في المائة). أما مستوى الناتج

[١٠] وعلى العكس، يحتاج الفلسطينيون المقيمون في أجزاء أخرى من الضفة الغربية إلى تراخيص محددة لدخول القدس الشرقية.

المحلي الإجمالي للفرد الواحد، الذي كان يبلغ ١,٢٩٠ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٨ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩د)، فلا يزال أدنى بزهاء ٢٨ في المائة من ذروته في عام ١٩٩٩. وبعبارة أخرى، ظل الاقتصاد الفلسطيني خلال العقد الماضي على مستوى أدنى بكثير من ذروة عام ١٩٩٩. وبالتالي كان العدد المتزايد من السكان الفلسطينيين يعيشون حالة من الركود الاقتصادي، بزيادة في عدد الأشخاص الفقراء أكثر بكثير مما كان عليه لعشرة أعوام خلت. ويبقى الاحتلال العسكري وشتى القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص والبضائع، السبب المباشر لهذا الوضع الاقتصادي الكئيب.

**الشكل ٣-٢: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد**

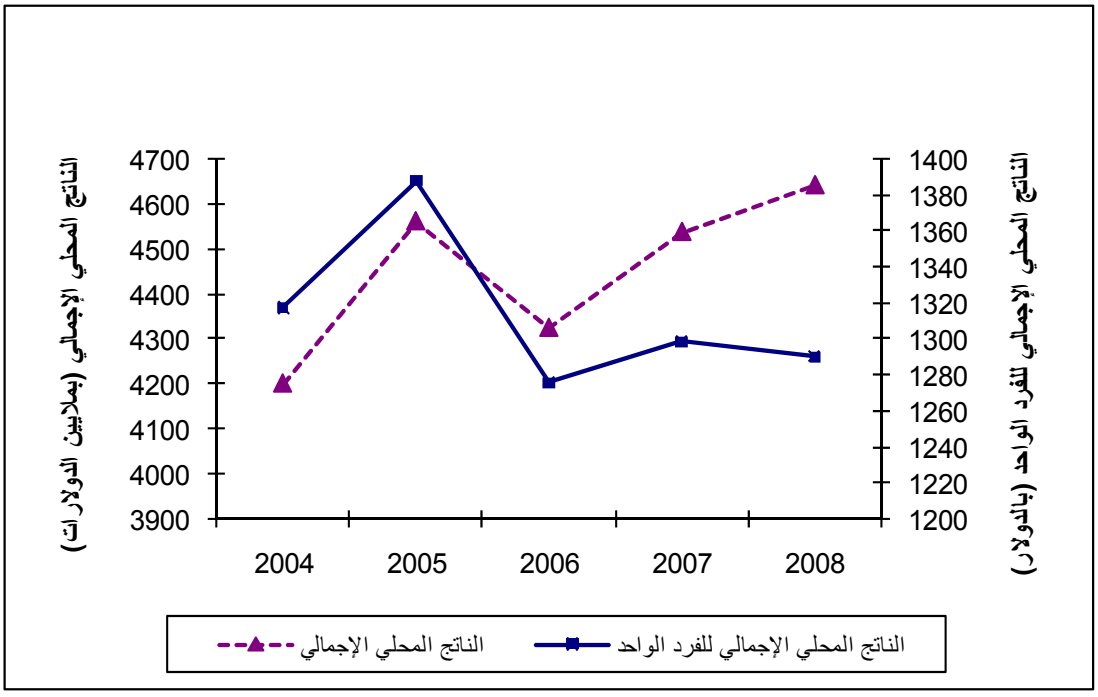


المصدر: بيانات الحسابات الوطنية التمهيدية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩د).

**٧٥.** وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا تتيح التوصل إلى استنتاج واضح، ونظراً للحصار التام المفروض على غزة، فإن من الأرجح على الأغلب أن النمو المتواضع الذي سُجل عام ٢٠٠٨ يعود كلياً إلى النشاط الاقتصادي الذي شهدته الضفة الغربية بعد تحسن نسبي في الوضع الأمني.

**٧٦.** ولئن ألقينا نظرة على مصادر هذا النمو المتواضع، لأنكشف النقاب عن الآثار الاقتصادية التي يخلفها الاحتلال. فحصص الزراعة والصناعة التحويلية والبناء من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ما انفكت تتراجع سنة تلو سنة، في حين ارتفعت حصة الخدمات. وتراجعت حصص الزراعة والبناء بأكثر من النصف (٤,٦ و٤,٩ في المائة في ٢٠٠٨ مقارنة مع ١٠,٤ و١٣,٧ في المائة في ١٩٩٩)، في حين سجلت الصناعة التحويلية انخفاضاً قاربت فيه ١ في المائة مقارنة مع حصتها في ١٩٩٩. وفي المقابل، ارتفعت حصة الخدمات من ٤٢,٦ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٥٠,٣ في المائة عام ٢٠٠٨. وتفيد هذه الحصص النسبية بأنّ الاقتصاد الفلسطيني لا يوجهه الاستثمار المنتج بل الاستهلاك المدعوم أولاً من المعونة الخارجية، وثانياً من الأجور التي يتقاضاها الفلسطينيون العاملون في إسرائيل وفي المستوطنات.

**٧٧.** ويفيد البنك الدولي أنّ المعونة الخارجية، التي بلغت قرابة ١,٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، عادلت تقريباً ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، ٢٠٠٩) أي ٤٨٧ دولاراً أمريكياً لكل فلسطيني سنوياً - وهي إحدى أعلى نسب المعونة في العالم. وكانت المعونة الخارجية أساسية لتوفير المعونة الغذائية لحوالي نصف السكان الذين يعتمدون عليها، وتمويل سير الخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة والبنية الأساسية، وتمكين السلطة الفلسطينية من العمل ودفع مرتبات الموظفين لديها (قدّر عددهم في منتصف عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٤٠ ٠٠٠ موظف).

**٧٨.** وفي الفصل الرابع من ٢٠٠٨، ارتفع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ليصل إلى ٠٠٠ ٧٨ عامل، أي زيادة بنسبة ١٨ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٧. بل قد يكون العدد الفعلي أكثر ارتفاعاً إذ يسجّل المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل في الحساب الجاري لإسرائيل مدفوعات دخل عوامل الإنتاج (أجور مدفوعة للفلسطينيين العاملين في إسرائيل) توازي ٨٦٦ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠٨، أي زيادة بنسبة ٤٩ في المائة مقارنة مع ٢٠٠٧ (المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، ٢٠٠٨). ويعزى ذلك جزئياً إلى قوة سعر الشيكل الإسرائيلي الجديد مقارنة مع الدولار الأمريكي (عملة الصفقات الدولية المسجلة في الحساب الجاري)، كما يعكس أيضاً العدد المتزايد للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، الذين تدعم أجورهم واستهلاكهم اقتصاد الضفة الغربية.

آثار الاحتلال على العمالة

**٧٩.** إنّ وضع العمالة في الضفة الغربية وغزة يناهز تقريباً وضع النشاط الاقتصادي، وقد عانى هذا الوضع من تراجع ملحوظ في ٢٠٠٨.

**٨٠.** وعام ٢٠٠٨، كان الوضع في الضفة الغربية مستقراً عند حد شديد التدني، في حين تفاقم الوضع من سيء إلى أسوأ في غزة، بسبب الحصار التام الذي شلّ فعلياً كل حركة اقتصادية عادية. وتراجع مجموع العمالة تراجعاً حاداً (بحوالي ٠٠٠ ٢٨) في غزة في الربع الرابع مقارنة مع الفترة نفسها في ٢٠٠٧؛ وازداد زيادة حدية فقط في الضفة الغربية (بحوالي ٠٠٠ ٣) بالنسبة للفترة نفسها، كما هو يتبين في الجدول ٣-٤. وقد تجلى ذلك في زيادة حادة في البطالة في غزة من ٢٨,٩ في المائة إلى ٤٤,٨ في المائة (أي بزيادة ١٦ نقطة مئوية). أما في الضفة الغربية، فارتفعت البطالة من ١٩,٢ في المائة في الربع الرابع من ٢٠٠٧ لتبلغ ١٩,٨ في المائة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تكون هذه الأرقام قد ارتفعت بشكل أكبر عقب الاجتياح العسكري لغزة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

**الجدول ٣-٤: العمالة والبطالة**

| | الربع الرابع ٢٠٠٧ | الربع الرابع ٢٠٠٨ | النسبة المئوية للتغيير |
|---|---|---|---|
| العمالة (بالآلاف): | | | |
| الضفة الغربية | 403 | 406 | 3 |
| غزة | 189 | 161 | –28 |
| البطالة (بالنسبة المئوية): | | | |
| الضفة الغربية | 19.2 | 19.8 | 0.6 |
| غزة | 28.9 | 44.8 | 15.9 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

**٨١.** وارتفع معدل العمالة (بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة وما فوق) ارتفاعاً طفيفاً في الضفة الغربية ليبلغ نسبة ٣٤,٣ في المائة في الربع الأخير من ٢٠٠٨، أما في غزة فقد ازداد انخفاضاً ليبلغ ٢١,٤ في المائة - وهو ما يعادل نسبة شخص واحد عامل من أصل خمسة أشخاص في هذه المجموعة العمرية. وهذان المعدلان منخفضان جداً بالنسبة إلى المعايير الدولية. وهناك مقياس آخر لندرة فرص العمل وهو معدل التبعية: ففي المتوسط، يوجد شخص واحد مستخدم يعيل ٤,٧ أشخاص في الضفة الغربية و٨,٨ أشخاص في غزة.

**٨٢.** غير أنّ هذه الأرقام المتدنية لفرص العمل لا تجسد تماماً الأثر الذي خلّفه عقد من الركود الاقتصادي على العمال الفلسطينيين وعائلاتهم. والواقع أنّ جميع الأشخاص المحسوبين كأشخاص "مستخدمين" قد لا يكونون عاملين بوقت كامل. والحدود بين الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل وغير النشطين اقتصادياً (من خارج القوى العاملة) تضمحل أكثر فأكثر. فالأشخاص قد يكونون مستخدمين ولكنهم غائبون مؤقتاً أو يعملون ساعات قليلة جداً في الأسبوع أو حتى يعملون ولكنهم لا يتقاضون أجراً.

## الحصار الاقتصادي على غزة

**٨٣.** تشير تقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أنّ قرابة ٠٠٠ ٤٥ شخص في غزة هم في الحقيقة "عمال غائبون" منذ النصف الأول من عام ٢٠٠٧ (البنك الدولي، ٢٠٠٩). ووفقاً للبيانات التي جمعها مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)، فإنّ عدد المنشآت الصناعية تراجع من ٣٩٠٠ منشأة في حزيران/ يونيه ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠ منشأة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ (قبل الاجتياح العسكري)، في حين تراجع عدد العمال من ٠٠٠ ٣٥ عامل إلى ١٩٠٠ عامل في الفترة نفسها (المرجع نفسه).

**٨٤.** وتبرز عواقب الحصار على اقتصاد غزة في المستويات المتردية لحصص العمالة في الزراعة (٧ في المائة) وفي الصناعة التحويلية (٢,٧ في المائة) وفي البناء (أقل من ١ في المائة). ويستحوذ قطاع الخدمات على حوالي ٦٨ في المائة من إجمالي العمالة في غزة (بعدما كان يبلغ ٣٧ في المائة عام ١٩٩٩) - ويشكل ذلك توزيعاً شديد التباين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩أ).

**٨٥.** والنشاط الاقتصادي الآن منخفض إلى أدنى حد له، وهو يتمحور حول المعونة الغذائية والاستخدام في القطاع العام واستمرار "اقتصاد الأنفاق" حتى بعد الاجتياح العسكري في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

## اقتصاد منخفض الإنتاجية

**٨٦.** يظهر التوزيع القطاعي للعمالة في الضفة الغربية وغزة، مقارنة مع الحصص القطاعية للناتج المحلي الإجمالي (الجدول ٣-٥)، أنّ العمالة في قطاعات الزراعة والبناء والتجارة أعلى بكثير من حصتها في الناتج المحلي الإجمالي، مشيراً إلى ناتج دون المتوسط لكل شخص مستخدم. والعكس صحيح بالنسبة إلى قطاعات الصناعة التحويلية (بالرغم من أنّ حصتها النسبية في كل من العمالة والناتج منخفضة) والنقل والخدمات. وما تشير إليه هذه الأرقام هو أنّ شرائح كبيرة من الاقتصاد تظهر إنتاجية دون المتوسط، ومن الممكن أن يعزى ذلك إما إلى العدد الكبير للمنشآت الصغيرة، حيث تعمل كل منشأة على مستوى منخفض نسبياً من النشاط، وإما إلى زيادة تقاسم العمل، أي كثافة عمالة مرتفعة نسبياً.

**الجدول ٣-٥: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والعمالة، ٢٠٠٨**

| | الحصة في الناتج المحلي الإجمالي (٪) | الحصة في العمالة (٪) |
|---|---|---|
| الزراعة | 5.2 | 13.0 |
| الصناعة التحويلية | 15.6 | 11.1 |
| البناء | 5.6 | 10.8 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 14.9 | 20.1 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 10.2 | 5.6 |
| الخدمات | 48.5 | 39.4 |
| **المجموع** | **100** | **100** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩أ و٢٠٠٩د.

## الشباب الفلسطيني خارج العمالة وخارج التعليم

**٨٧.** السكان الفلسطينيون من الشباب، ومن أصل عشرة فلسطينيين هناك أربعة دون سن الرابعة عشرة - أي ما يعادل ١,٦ مليون شخص أو ٤٣ في المائة من السكان. بل نسبة الشباب من السكان في سن العمل (بين ١٥ و٦٤ عاماً) هي أكبر حجماً: ٥٢ في المائة ينتمون إلى الفئة العمرية ١٥-٢٩ عاماً، أي ما يزيد قليلاً على مليون شخص (استناداً إلى بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠٠٧).

**٨٨.** ومعدلات الالتحاق بالتعليم عالية نسبياً في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً، مع وجود أكثر من ٨٥ في المائة من الأطفال في التعليم. ولكنّ معدل الالتحاق ينخفض إلى ١٢ في المائة ابتداءً من سن الثامنة عشرة. ويوحي ذلك بأنّ ٣٤ في المائة من المجموعات العمرية بين ١٥ و٢٩ عاماً ملتحقة بالتعليم. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من جهة أخرى، إلى أنّ حوالي ٢٠ في المائة من تلك

المجموعة العمرية هي في ميدان العمالة. وإذا أخذت هذه الأرقام مجموعة فإنها تشير إلى أنّ حوالي ٥٤٠ ٠٠٠ شاب وشابة، أي ٥٤ في المائة من هذه المجموعة العمرية، ليسوا في مجال العمالة ولا في التعليم. وتعطل الشباب وانعدام فرص العمل والفقر والاحتلال العسكري، إنما هي عناصر تكوّن مجتمعةً مزيجاً عالي الخطورة، كما لاحظه عدة اختصاصيين في علم الاجتماع في سياقات أخرى ذات صلة.

**٨٩.** ولاحظ ويليام جوليوس ويلسن، عالم الاجتماع الأمريكي الشهير، في إحدى كتاباته حول الفقر الحضري واختفاء فرص العمل في المدن الكبرى في الثمانينات والتسعينات، ما يلي: "إنّ حياً يقطنه فقراء عاملون يختلف عن حي يقطنه فقراء عاطلون عن العمل" (ويلسن، ١٩٩٦).

**٩٠.** وينبغي أن تكون مسألة توفير فرص العمل للشباب الفلسطيني، رجالاً ونساءً، على رأس جدول أعمال أي جهة مهتمة في التوصل إلى حالة استقرار في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى الأرقام الواردة أعلاه، فإنّ إعطاء ضمانات خاصة لتوفير فرص العمل للشباب له ما يبرره تماماً.

**الإطار ٣-٣**
**منتدى شارك الشبابي: رسالة بمناسبة الذكرى التسعين لتأسيس منظمة العمل الدولية**

احتفلت منظمة العمل الدولية وشركاؤها الثلاثيون الفلسطينيون بالذكرى التسعين لتأسيس المنظمة، بالشراكة مع منتدى شارك الشبابي في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. والمنتدى عبارة عن منظمة شبابية فلسطينية رائدة يديرها الشباب وتعمل من أجل النهوض بالمجتمع الفلسطيني من خلال تمكين الشباب.

وفي إطار موضوع "منظمة العمل الدولية تحتفل بالذكرى التسعين لتأسيسها بإرساء الحوار العالمي من أجل العمل اللائق والعولمة العادلة"، جمع المنتدى شباباً وممثلين عن الشركاء الفلسطينيين الثلاثيين في منظمة العمل الدولية (الحكومة وأصحاب العمل والعمال)، وممثلين عن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، للمشاركة في مناقشات مفتوحة لمدة ثلاثة أيام طُرح خلالها عددٌ من المشاغل المتعلقة بعمالة الشباب على طاولة النقاش. وحضر حوالي ٥٠٠ شاب وشابة هذه الاجتماعات التي انعقدت في رام الله والخليل ونابلس ومدينة غزة.

ويشكل الشباب دون السابعة عشرة من العمر ٥٠ في المائة من السكان الفلسطينيين، و٥٢ في المائة من السكان في سن العمل (بين ١٥ و٦٤ عاماً) تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً، و٥٤ في المائة من هذه المجموعة العمرية لا يعملون ولا يتعلمون.

وبناء على ذلك، ركّزت مواضيع ورش العمل على تكافؤ الفرص في العمالة بالنسبة إلى الشباب، وعلى كيفية استحداث شراكة فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص، وعلى مسائل تتعلق بالشفافية في سوق العمل. والرسالة المشتركة بين هذه المواضيع كانت ضمان حصول كل الشباب الفلسطينيين، على فرصة من خلال العمالة العادلة أو روح المبادرة العادلة. واعتبر الشباب الحاضرون أنّ المحادثات التي أجروها مع وزير العمل والتخطيط ومع ممثلي الشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، هي فرصة حقيقية للتعبير عما يساورهم من شواغل والإفصاح عن أفكارهم مباشرة معهم.

فهل يا ترى هي مجرد سلسلة أخرى من الاجتماعات؟ إن إحدى النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها هذه الاجتماعات، هي قرار منتدى شارك الشبابي تنظيم ورش عمل حوارية أسبوعية تضم الشباب وصانعي القرارات في أماكن مختلفة للتطرق إلى مسائل الإدارة السديدة.

عدم استقرار الأسعار

**٩١.** كان الاقتصاد الفلسطيني محصناً نسبياً ضد التقلب الذي شهده الاقتصاد العالمي، ما عدا في مجال واحد - ألا وهو الأسعار. فقد ارتفعت الأسعار بشكل حاد عام ٢٠٠٨ ووصلت إلى ذروتها في شهري آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، ولا سيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية التي أضرت أساساً بالقوة الشرائية لدى الأسر ذات الدخل المنخفض. وفي ٢٠٠٨، ارتفع مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنسبة ٩,٨٩ في المائة في المتوسط غير أنه وصل إلى ١٣,٩٨ في المائة في غزة، في حين أنّ متوسط الزيادة في أسعار المواد الغذائية تخطى نسبة ١٧ في المائة ونسبة ٢١ في المائة في غزة. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، تراجعت نسبة زيادة الأسعار، غير أنّ الأسعار ظلت مرتفعة.

**٩٢.** ولقد ارتفعت الأسعار بسبب الأثر المجمع للأسعار الدولية، لا سيما أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، والندرة المحلية وخاصة في غزة المعزولة عن باقي العالم.

**٩٣.** بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الزيادة الكبيرة لقيمة الشيكل الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي (بمتوسط قدره ١٣ في المائة مقابل عام ٢٠٠٨) لم تخفض تكلفة الواردات إلى الضفة الغربية وغزة فحسب، بل قوضت أيضاً القوة الشرائية للمعونة الأجنبية المقدمة، في القسم الأكبر منها، بالدولار الأمريكي.

## ٤ - الجولان السوري المحتل

**٩٤.** احتلت إسرائيل الجولان السوري عام ١٩٦٧ وضمته إليها رسمياً عام ١٩٨١. ويعتبر المجتمع الدولي أنّ قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي. وبالرغم من المطالبات الملحة من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، التي تدعو إسرائيل إلى إلغاء قرارها[١١]، ما فتئت عملية الضم تؤثر على حياة المواطنين السوريين الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل وحقوقهم الإنسانية بشكل يومي.

**٩٥.** وتشير بيانات من المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، نُشرت عام ٢٠٠٨، إلى أنّ عدد المستوطنين الإسرائيليين المقيمين في الجولان السوري المحتل بلغ ٣٠٠ ١٧ مستوطن في ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٠٧ - بعدما كان ٩٠٠ ١٦ في عام ٢٠٠٦ (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٨). وفي الوقت نفسه، استمرت الأمم المتحدة في رفض أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل باعتبار ذلك عملاً غير قانوني وفي مناشدة إسرائيل للتخلي عن تغيير تركيبته الديمغرافية[١٢].

**٩٦.** والمعلومات المتعلقة بالجولان السوري المحتل، التي تلقتها البعثة عام ٢٠٠٩، لا تغيّر الاستنتاجات الواردة في تقارير المدير العام السابقة. فالمواطنون السوريون الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل يواجهون عوائق خطيرة في سعيهم إلى كسب رزقهم ومزاولة أعمالهم. وهم لطالما اعتمدوا على الأنشطة الزراعية، لا سيما زراعة الفاكهة، ويجدون أنفسهم خاضعين لتدابير وسياسات إسرائيلية صارمة تقيد سبل وصولهم إلى الأرض وحصولهم على المياه. وتعطى إلى المستوطنين الإسرائيليين الأفضلية في النظم التمييزية المتعلقة بحصص المياه والتعريفات.

**٩٧.** ولقد سهلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نقل ٨٠٠٠ طن من التفاح عبر الخط الفاصل بين الجولان السوري المحتل والجمهورية العربية السورية في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٩)[١٣]. وقد جرت عمليات نقل مماثلة سنوياً بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧. والوصول إلى السوق السوري أمرٌ بالغ الأهمية لاستدامة الاقتصاد المحلي. والمزارعون السوريون في الجولان السوري المحتل راضون عن السعر الذي يحصلون عليه بالنسبة إلى التفاح عالي الجودة (دولار أمريكي واحد للكيلوغرام) في الجمهورية العربية السورية. ولكن، يحدوهم الأمل في تحسين سعر تفاح الدرجة الثانية، الذي يشكل القسم الأكبر من إنتاجهم الإجمالي بسبب القيود المفروضة على الإمداد بالمياه.

**٩٨.** ويعاني المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل من قلة فرص العمل في قراهم، في ظل غياب أي توقعات لتنمية اقتصادية في المنطقة. وبالنسبة للعديد منهم، يبقى العمل في إسرائيل، وأساساً في قطاع البناء، الخيار الوحيد أمامهم. أما الرسالة المتكررة التي سمعتها البعثة من جميع محاوريها فهي أنّ هؤلاء العمال يعتمدون بشكل كبير على المتعاقدين من الباطن للوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي، مما يجعلهم عرضة للممارسات الاستغلالية ولانتهاكات حقوقهم كعمال. كما أنّ غياب فرص العمل في الجولان السوري المحتل يؤثر، بشكل خاص، على النساء اللاتي يعانين من قيود صارمة على حراكهنّ المهني والجغرافي.

**٩٩.** ولقد أحاطت البعثة علماً على النحو الواجب باستعداد الهستدروت لدعم المواطنين السوريين الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل في الدفاع عن حقوقهم العمالية. بيد أنها تقرّ أيضاً بخيار هؤلاء المواطنين بالامتناع عن الاستفادة من مثل هذه الفرصة، رغبةً منهم في الحفاظ على هويتهم في السياق الحالي للاحتلال وضم الأرض.

---

[١١] القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الصادر عن مجلس الأمن في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ والقرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، ومؤخراً القرار ٩٩/٦٣ الصادر عن الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ والقرار ١٧/١٠ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

[١٢] القرار ٩٧/٦٣ الصادر عن الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، والقرار ١٧/١٠ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

[١٣] عام ٢٠٠٨، بلغ الإنتاج الإجمالي ٠٠٠ ٣٤ طن.

## ٥ - تحسن الإدارة العامة والحوار الاجتماعي

**١٠٠.** تواصل المؤسسات الفلسطينية بذل جهودها للتصدي لمسائل الإدارة السديدة في إطار الترتيبات والقيود السياسية السائدة.

### احترام الحقوق الأساسية

**١٠١.** يقول الدكتور ممدوح العكر، المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: "إننا نعمل كمراقب للدولة". وأنشئت الهيئة عام ١٩٩٣ وأرست أسسها لتصبح مؤسسة تحظى بالاحترام وتدافع عن القضية الوطنية الفلسطينية من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وترتبط هذه الهيئة مباشرة برئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني. وبانضمام هذه الهيئة مؤخراً إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، اكتسبت اعترافاً دولياً كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتماشى مع مبادئ باريس [١٤].

**١٠٢.** وفي عام ٢٠٠٨، أصدرت الهيئة تقارير خاصة عن حرية الإعلام والحرية النقابية، بما في ذلك ممارسة الحقوق النقابية. كما أعربت الهيئة عن شواغلها بشأن عمليات التسريح وتجميد الرواتب، التي مست قرابة ٢٦٠ موظفاً حكومياً على أساس "اعتبارات أمنية" أو "عدم الولاء للحكومة الشرعية". واعتبرت مثل هذه المعاملة مخالفة للقوانين السائدة ولسيادة القانون، وقدمت توصيات محددة إلى السلطات الفلسطينية في هذا الصدد (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩). وأثبتت ولاية الهيئة أهميتها الحاسمة في وقت النزاع الذي دار بين الفلسطينيين، عندما حققت في انتهاكات حقوق الإنسان من كافة الأطراف.

**١٠٣.** وفي ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٩، أقرّت السلطة الفلسطينية اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتمثل الخطوة التالية في إعداد تشريع للمساواة بين الجنسين من أجل ضمان تنفيذ الاتفاقية. وسيقوم إطار قانوني معزز للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك في مكان العمل، بتدعيم الجهود المبذولة حالياً لتشجيع وصول النساء إلى العمل والأنشطة المولدة للدخل [١٥].

### الحوار الاجتماعي: الإنجازات والتحديات

**١٠٤.** ذكر الدكتور سمير عبد الله، وزير العمل والتخطيط، للبعثة أنّ الهيئات المكونة الثلاثية الفلسطينية تحافظ عموماً، على علاقة جيدة فيما بينها، ولكنه دعا إلى حوار اجتماعي أكثر انتظاماً وذي طابع مؤسسي أكبر من خلال وضع آلية دائمة. وكرر ذلك الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي حثّ أيضاً على إنشاء هيئة استشارية ثلاثية وفقاً لتشريعات العمل، من أجل توفير منصة للشراكة الحقيقية.

**١٠٥.** وتشديداً على مبدأ التعددية النقابية، دعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وزارة العمل والتخطيط إلى ضمان التسجيل المناسب للنقابات (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩). غير أنّه بلغ إلى علم البعثة أنه لم يحرز أي تقدم في وضع تشريع من شأنه أن يوفر إطاراً لإنشاء النقابات وتسجيلها، تماشياً مع معايير منظمة العمل الدولية.

**١٠٦.** وفي غضون ذلك، عزز الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية مكانته باعتباره شريكاً اجتماعياً يتوق إلى المساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال إجراء انتخابات داخلية وتذليل الصعوبات المالية.

### التقدم المحرز في مجالات الأمن وإدارة الأموال والدين

**١٠٧.** أشار العديد من محاوري البعثة إلى أنّ الوضع الأمني ككل في الضفة الغربية في تحسن مستمر. وقد اعترفت *التقارير القطرية بشأن الإرهاب لعام ٢٠٠٨*، الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، (وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩) بالتقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في فرض القانون والنظام.

---

[١٤] المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

[١٥] سبق أن التزمت السلطة الفلسطينية باحترام اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) واتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)، الصادرتين عن منظمة العمل الدولية. وهاتان الاتفاقيتان الأساسيتان من اتفاقيات منظمة العمل الدولية والاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إنما هي متكاملة ويدعم بعضها بعضاً.

**١٠٨.** وتحسّن التعاون أيضاً بين خدمات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية، بالرغم من استمرار الغارات غير المنسقة ومن طرف واحد، التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية في الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية (المرجع نفسه). وقد حثت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان اتخاذ تدابير أمنية تكون متسقة مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

**١٠٩.** وخلال عام ٢٠٠٨، حسّنت السلطة الفلسطينية بشكل كبير إدارتها للأموال والدين. ويشير صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩) تحديداً إلى استمرار التثبيت المالي في ٢٠٠٨، مما أدى إلى خفض في عجز الميزانية من ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٧ إلى ١٩ في المائة في ٢٠٠٨. وقد تحقق ذلك في الغالب من خلال خفض إعانات الخدمات ومجموع الأجور المترتبة على السلطة الفلسطينية؛ وتزمع ميزانية عام ٢٠٠٩ إجراء المزيد من التخفيضات الجوهرية في اشتراطات التمويل الخارجي للميزانية الجارية. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء إدارة للمحاسبة العامة في وزارة المالية من أجل دعم النظام المحسن لإدارة الأموال العامة، في حين أضفت عليها الإصلاحات المؤسسية التي قامت بها سلطة النقد الفلسطينية، بما في ذلك اعتماد قانون مكافحة تبييض الأموال، سمعة طيبة في مجال التنظيم المصرفي المتعقل.

## تعزيز التعاون بين النقابات الإسرائيلية والفلسطينية

**١١٠.** في عام ٢٠٠٨، أطلع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والاتحاد العام للعمل في إسرائيل (الهستدروت) البعثة على رغبتهما في تعزيز التعاون بينهما (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨أ). وفي إطار متابعة هذه الالتزامات، توصلت منظمتا العمال إلى اتفاق بارز في ٢٤ تموز/ يوليه ٢٠٠٨ يهدف إلى زيادة حماية العمال الفلسطينيين وتعزيز روح الأخوة والتعايش بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وجرى تسهيل عملية إبرام هذا الاتفاق بفضل الاتحاد الدولي لنقابات العمال، الذي يضم كلاً من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت[١٦].

**الإطار ٥-١**
**اتفاق ٢٠٠٨ بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت: بعض السمات الرئيسية**

- سدد الهستدروت إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الرصيد غير المدفوع من رسوم التمثيل القانوني، التي دفعها الفلسطينيون العاملون لدى أصحاب عمل إسرائيليين منذ عام ١٩٩٣، وسيتم تحويل ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من هذه الرسوم إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مستقبلاً.
- قدم الهستدروت المساعدة القانونية إلى العمال الفلسطينيين العاملين لدى أصحاب عمل إسرائيليين ودعم الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة مثل تلك القضايا.
- تنظيم دورات وورش عمل للتدريب التربوي والمهني، لاسيما في مجال حقوق العمال والسلامة والصحة المهنيتين.

**١١١.** وخلال مناقشات الهستدروت مع البعثة، عرض عدة مشاريع ومبادرات جديدة يزمع القيام بها بموجب الاتفاق الجديد، بالتعاون مع النظراء الفلسطينيين. وهي تشمل مشروعاً تدريبياً لسائقي الشاحنات الفلسطينيين والإسرائيليين حول حقوق العمال والسلامة والصحة المهنيتين، ومبادرة مشتركة بين نقابتي عمال النقل الإسرائيلية والفلسطينية، ومشروعاً يقدم التدريب وفرص العمل لعمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل، ومبادرة تضم نقابتي عمال البناء على التوالي. وسوف يمكّن المشروع الأخير ٦٠ عاملاً فلسطينياً من الارتقاء بمهاراتهم وبالتالي توظيفهم في شركات بناء إسرائيلية. ويبحث الهستدروت حالياً عن دعم هذا البرنامج من جانب الجهات المانحة الدولية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لعمال البناء والصناعات الخشبية. كما يواصل الهستدروت نشر المواد الإعلامية باللغة العربية وتوزيعها على العمال الفلسطينيين.

**١١٢.** وترحب البعثة بهذه التطورات الإيجابية. ولطالما دعمت منظمة العمل الدولية وشجعت العلاقات الوطيدة والأخوية بين الحركات النقابية الإسرائيلية والفلسطينية. فمضافرة الجهود لحماية حقوق العمال ومصالحهم تضع قيم منظمة العمل الدولية ومبادءها في الصدارة، وتبرز الأمل في المضي قدماً نحو السلام.

[١٦] على حد ما سبق أن ذكره المدير العام، يدفع العمال الفلسطينيون العاملون في إسرائيل ١ في المائة من أجورهم إلى الهستدروت بالرغم من أنهم ليسوا منتسبين إليه (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٣). وفي عام ١٩٩٥، وقع الهستدروت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين اتفاقاً بشأن تحويل نصف الرسوم المجمعة إلى الاتحاد. وجرى الاتفاق كذلك على أن يستخدم الهستدروت النصف الآخر من الرسوم لتوفير الخدمات القانونية للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. وتخطى اتفاق عام ٢٠٠٨ المبرم بين الهستدروت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الصعوبات في تنفيذ تلك الاتفاقات السابقة.

## ٦ - استنتاجات

### ملخص النتائج

**١١٣.** زارت بعثة مكتب العمل الدولي الأراضي العربية المحتلة في النصف الثاني من شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ وكانت شاهد عيان على اختلاف واضح في الوضع السائد في قطاع غزة والضفة الغربية، فيما يتعلق برفاه الناس وفرص العمل ونشاط المنشآت. وفي حين تبين بعض المؤشرات في الضفة الغربية إحراز تحسن طفيف، فإنّ سكان غزة واقتصادها يعانون الأمرّين من ضيق الخناق الناجم عن إغلاق شبه تام منذ عام ٢٠٠٨، بما في ذلك العمليات العسكرية المدمرة التي جرت بين كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. وتتعرض القدس الشرقية المحتلة التي ضمتها حكومة إسرائيل خرقاً للقانون الدولي، تعرضاً متزايداً للفصل من طرف واحد عن الضفة الغربية. ومن شأن مثل هذه الاتجاهات أن تزيد من تفكك أوصال الاقتصاد الفلسطيني وأن تعرّض للخطر إمكانية التوصل إلى حل قائم على دولتين واحتمالات تحقيق تحسن مستدام في وضع العمال وعائلاتهم.

**١١٤.** ويتعذر على الاقتصاد وسوق العمل الفلسطينيين السير سيراً حسناً في ظل الاحتلال. ومعدل النمو المتواضع الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨ مقارنة مع ٢٠٠٧ لم يترجم إلى نمو في الدخل بسبب التزايد السكاني. وبقي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد قرابة ٢٨ في المائة دون ذروته في عام ١٩٩٩. وتشير الحصة المتزايدة للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى أنّ الاقتصاد الفلسطيني مدفوع بالاستهلاك لا بالاستثمار المنتج. ونظراً لاعتماد الشعب الفلسطيني اعتماداً كبيراً للغاية على المعونة الخارجية، التي قاربت ١,٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٨، فإنّ القوى المحلية ضعيفة إلى درجة لا تستطيع معها المحافظة على مستويات دخل عام ١٩٩٩.

**١١٥.** ويترافق استمرار البطالة المرتفعة والعمالة منخفضة الإنتاجية مع الفقر الدائم والمذلّ. وتفضي سبل العيش المدمرة والآفاق المستقبلية الغامضة إلى شعور باليأس والإحباط يصيب عدداً بالغاً من الفلسطينيين، أطفالاً ونساءً ورجالاً.

### إمكانيات رئيسية للتغيير الإيجابي

**١١٦.** مما لا شك فيه أنّ وضع حد للاحتلال وإقامة سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط مسألة لها الأولوية. وبغية التوصل إلى ذلك، أشار المجتمع الدولي إلى خمس إمكانيات رئيسية للتغيير الإيجابي، وهي ترد في هذا التقرير وتشمل ما يلي:

- رفع الحصار المضروب على غزة وتنفيذ اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور في الضفة الغربية وقطاع غزة؛
- تحرير الشركات الخاصة والعمال من القيود التي تفرضها قوات الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة على التنقل وعلى سبل الحصول على الموارد الطبيعية والبنية التحتية واستخدامها؛
- تحويل المصالحة بين الفلسطينيين إلى نتائج ملموسة؛
- استمرار السلطة الفلسطينية في تحسين الإدارة العامة؛
- تطوير ما تتضمنه المساعدة الدولية من فرص عمل إلى أقصى حد.

**١١٧.** وترتبط الإمكانيات الخمس بجهات فاعلة رئيسية - هي حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحكومة الأمر الواقع في غزة والمجتمع الدولي، وأخيراً وليس آخراً، القطاع الخاص الفلسطيني والمنظمات الممثلة للعمال.

**١١٨.** إنّ وجود قطاع خاص يعمل على نحو تام مع مؤسسات عامة داعمة وحرة من القيود المعيقة الواردة أعلاه، ينطوي على إمكانية الانطلاق في الإنتاج وفتح سبل الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا. وفي المقابل، تؤدي زيادة الإنتاجية وفرص العمالة إلى نتائج ملموسة بالنسبة إلى وضع العمال.

**١١٩.** ويؤدي الاقتصاد والعدالة الاجتماعية دوراً مهماً في صنع السلام. إن "التقدم الاقتصادي أمرٌ حاسم بالنسبة إلى القوى السياسية التي تؤيد السلام"، وفي هذا درس رئيسي انبثق عن النزاع الدائر في أيرلندا الشمالية (مؤسسة بورتلاند تراست، ٢٠٠٧) والذي تفاقم بسبب التفاوت الاقتصادي وانتشار العنف. وقد أدى الدعم

المالي الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة إلى تعزيز الاقتصاد ونمو القطاع الخاص، بمساعدة قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفرت المناقشات التي جرت بوساطة دولية منبراً للتسوية السياسية. ويبدو أن هناك مواضع تماثل قوية يمكن استخلاص الدروس منها.

**١٢٠.** ونصف السكان الفلسطينيين دون سن ١٧ عاماً. واحتمالات هذا الجيل من حيث استكمال التعليم واستخدامه للحصول على عمل لائق احتمالات غير أكيدة، في ظل وضع تشوبه المواجهات والعنف. ويفترض بكافة الأطراف المعنية أن تتوق إلى تشجيع الحصول على تعليم جيد وحفز فرص العمل ومزاولة الأعمال، وبالتالي إلى تحويل الصدمات النفسية والشعور بالإحباط والغضب واليأس إلى بناء رؤية واقعية لسبل عيش لائقة.

**١٢١.** وتضطلع المنظمات الدولية، وعلى وجه الخصوص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠٠٩أ) حقيقة بدور حيوي في غزة حيث يتلقى ٨٨ في المائة من السكان الدعم من وكالات الأمم المتحدة. وتستعرض الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ نظم الدعم الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في غزة، التي تحتاج إلى إعادة إعمار وتحسين. وبالرغم من أنّ الاحتياجات قصيرة الأجل تهيمن على الخطة، إلا أنها تتطلع أيضاً إلى أبعد من ذلك في اتجاه تنمية مستدامة. إن الجهود المبذولة لإعادة الإعمار توفر فرصة لاستهلال وتسريع وتيرة التنمية طويلة الأجل المطلوبة لغزة" (البنك الدولي، ٢٠٠٩). وإذا سُمح بدخول المواد والأموال الكافية إلى غزة، ستؤدي هذه الجهود، بشكل مباشر وغير مباشر، إلى إعادة إنارة شعلة النشاط والعمالة المنتجين في القطاع الخاص، والتقليل من الاعتماد على الإغاثة الفورية والمعونة الإنسانية. وهناك متغيرة أساسية هي عنصر العمالة الذي تتضمنه المساعدة الدولية.

**١٢٢.** واتفق عدة مراقبين على أنّ الإدارة العامة شهدت تحسّناً كبيراً في ظل ولاية رئيس الوزراء سلام فياض. ويتعلق ذلك بإدارة الأموال والدين والأمن الداخلي في المنطقتين ألف وباء في الضفة الغربية الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وبإشراف سلطة النقد الفلسطينية على النظام المصرفي الفلسطيني. ولا تزال إدارة سوق العمل بحاجة إلى المزيد من التعزيز. وهناك حاجة لنهج منتظم لسياسة العمالة وينبغي تعزيز الهياكل المقابلة في وزارة العمل. كما تستلزم نظم الضمان الاجتماعي تقييماً شاملاً. ويرغب وزير العمل في إشراك الشركاء الاجتماعيين بشكل أكثر انتظاماً في صنع القرارات، كما يحتاج نظام العلاقات الصناعية لمزيد من التعزيز استناداً إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

## المساعدة المقدمة من منظمة العمل الدولية[١٧]

**١٢٣.** شهدت البعثة هذا العام توسعاً لبرنامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية في الأراضي العربية المحتلة، الذي وافق عليه وزير العمل والتخطيط الفلسطيني وأيده رسمياً في أيار/ مايو ٢٠٠٨ (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨ب). ويتصدى البرنامج للتحديات التي تطرحها العمالة والتي جرى تحديدها في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية. ويستهدف برنامج التشغيل ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تعزيز إدارة سوق العمل والحقوق؛
- تحسين القابلية للاستخدام من خلال تطوير المهارات والتنمية الاقتصادية المحلية؛
- تشجيع روح تنظيم المشاريع والإنتاجية من أجل نمو القطاع الخاص.

**١٢٤.** وفي السنوات السابقة، أثار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تكراراً مع منظمة العمل الدولية مسائل حقوق العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات إلى جانب الملفات العالقة مع أصحاب العمل الإسرائيليين. وقد فقد العديد من العمال مستحقاتهم بسبب الافتقار إلى التنسيق والمتابعة القانونية في محاكم العمل الإسرائيلية. وقد وافقت منظمة العمل الدولية على دعم الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من خلال تحسين قدرته على

[١٧] أشار تقرير العام الماضي إلى الطلب الذي تقدمت به حكومة الجمهورية العربية السورية لتوفير المساعدة التقنية إلى المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل. وأبلغ ممثلو حكومة إسرائيل بعثة مكتب العمل الدولي ذاك العام أنهم غير قادرين على توفير الدعم لمثل هذه الطلبات. وأعربت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، السيدة ديالا الحج عارف، مرة أخرى عن رغبتها في استكشاف الأبعاد العملية لمثل هذه المساعدة من أجل مواجهة وضع العمالة بالنسبة إلى المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل وحقوقهم كعمال وتنمية المنشآت الصغيرة والمبادرات بالغة الصغر لصالح النساء، والتعليم والتدريب المهنيين وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالعمل اللائق.

توفير الدعم القانوني والخدمات الاستشارية إلى العمال، بالتعاون مع اتحاد الهستدروت الإسرائيلي من خلال إنشاء عيادة قانونية. واتفاق عام ٢٠٠٨ المبرم بين الهستدروت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والذي سهله الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال، لهو مثال فريد على التعاون يوفر أساساً لتنشيط الشراكة.

**١٢٥.** وكجزء من الدعم المستمر الذي تقدمه منظمة العمل الدولية إلى منظمة أصحاب العمل التمثيلية، بالتعاون مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، سوف تجري تقييماً للاحتياجات المؤسسية كوسيلة لتعزيز القدرة التنظيمية وتحسين الخدمات المقدمة إلى الأعضاء. وسوف يعزز ذلك أيضاً دورهم التمثيلي ضمن القطاع الخاص وإزاء السلطة الفلسطينية. وقد طلب مجلس تنسيق القطاع الخاص في غزة على وجه الاستعجال تقديم الدعم إلى برنامجه المعنون "البرنامج الصناعي لاستبقاء/ استحداث الوظائف" (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ٢٠٠٩).

**١٢٦.** وفي أعقاب الزيارة التي أجرتها بعثة مكتب العمل الدولي لممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال في غزة، فهي تؤكد على الحاجة إلى تقديم الدعم التنظيمي العاجل. وقال ممثلو أصحاب العمل للبعثة ما يلي: "إننا منهكون بسبب الأحداث الأليمة التي وقعت مؤخراً". ولا يزال فرع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة يعاني من الهجمات التي يتعرض لها النقابيون ومن الاستيلاء على المكاتب والمرافق التابعة لهم من جانب حركة حماس.

**١٢٧.** ولقد أحرز تقدم مهم في إدماج المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية في برمجة وتخطيط الفريق القطري للأمم المتحدة. وقد شاركت المنظمة بنجاح في إعداد برنامج الأمم المتحدة المشترك لتعزيز تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة اسبانيا. وبعد نهاية الحرب في غزة، شاركت منظمة العمل الدولية في إعداد الخطة الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، واقترحت استجابة مناسبة والتزاماً طويل الأجل للمنظمة في إطار برنامج التشغيل الفلسطيني. وفي عام ٢٠٠٨، اضطلعت منظمة العمل الدولية بدور فعال في عملية استعراض خطة التنمية الوطنية الفلسطينية التي تهدف إلى تعزيز منظور طويل الأمد لتحقيق العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

# المراجع


عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. ٢٠٠٨. *ملخص عن الاعتراض على الخطة الرئيسية الإقليمية في القدس*، تشرين الثاني/ نوفمبر.

مؤتمر أنابوليس. ٢٠٠٧. *تفاهم مشترك حول المفاوضات*، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر.

بتسليم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). ٢٠٠٨. *الأراضي المنهوبة: منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات*، أيلول/ سبتمبر.

Central Bureau of Statistics (CBS) (Israel). 2009. *Monthly Bulletin of Statistics,* No. 3/2009, at www.cbs.gov.il.

—. 2008. *Statistical Abstract of Israel 2008.*

الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس. ٢٠٠٨. *التهجير القسري والتطهير العرقي. انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين بالإقامة في القدس.*

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، إسرائيل. ٢٠٠٩ وسنوات أخرى. *عرض مقدم إلى مكتب العمل الدولي.*

مجلس الاتحاد الأوروبي. ٢٠٠٩.

*Declaration by the Presidency on behalf of the European Union on the settlement activities of Israel*, 24 Feb. at www.consilium.europa.eu.

Dumont, S. 2009. "Avigdor Lieberman provoque à nouveau Washington", in *Le Monde*, 27 Apr.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. ٢٠٠٨. *وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية*، التقرير السنوي الرابع عشر، ملخص تنفيذي، ١ كانون الثاني/ يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ٢٠٠٩. *الجولان المحتل: اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنقل ٨٠٠٠ طن من التفاح لمساعدة الجماعات المحلية*، بيان صحفي رقم ٢٠٠٩/٤١، ١٧ شباط/ فبراير.

International Court of Justice (ICJ). 2004. "Legal consequences of the construction of a wall in the Occupied Palestinian Territory", in *Reports of Judgments, Advisory Opinions and Orders*, Advisory Opinion, 9 July.

مكتب العمل الدولي. ٢٠٠٨أ. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، جنيف.

— ٢٠٠٨ب. *البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة*، مجلس الإدارة، الدورة ٣٠٣، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر، الوثيقة GB.303/7.

— ٢٠٠٣. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩١، جنيف.

International Monetary Fund (IMF). 2009. *Macroeconomic and fiscal assessment for the West Bank and Gaza*, in World Bank, 2009, *West Bank and Gaza Update,* Apr.

Jerusalem Institute for Israel Studies. 2008. *Jerusalem: Facts and trends 2005/2006.*

Kershner, I. 2009. "UN seeks end to razing homes in East Jerusalem", in *New York Times*, 1 May.

Korkus, S. 2008. *Child labour in Jewish settlements,* Kav LaOved, 28 Dec.

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ٢٠٠٩. *بيان منسق الأمم المتحدة الخاص، السيد روبرت سري، عقب زيارته إلى غزة*، ٢٥ آذار/ مارس.

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. ٢٠٠٩. *الجنود الإسرائيليون يفرقون مسيرة سلمية نظمها العمال في الضفة الغربية في الأول من أيار/ مايو*، بيان صحفي، ١ أيار/ مايو.

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد).

Palestine Trade Center (PALTRADE). 2009. *Gaza Strip Crossings Monitoring Monthly Report*, Mar.

—. 2008. *Gaza Terminal Movement Terminals Monitoring Monthly Report,* Dec.

الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية. ٢٠٠٧. *أنشطة الاستيطان الإسرائيلية والسياسات ذات الصلة في القدس*، نيسان/ أبريل.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠٠٩أ. *مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، الربع الرابع/ ٢٠٠٨*، شباط/ فبراير.

—. 2009b. *GDP per capita in remaining West Bank and Gaza Strip by the quarters of the years 2000–2008 at constant prices (1997 is the base year)*, at www.pcbs.gov.ps [28 Apr. 2009].

— ٢٠٠٩ج. *قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: ٢٠٠٨* (بيانات غير منشورة).

— ٢٠٠٩د. *تقديرات أولية للحسابات الوطنية الفصلية (الربع الرابع ٢٠٠٨)*، بيان صحفي، نيسان/ أبريل.

— ٢٠٠٧-٢٠٠٨. المسح الفصلي للعمالة.

Palestinian Federation of Industries (PFI). 2009. *Industrial job retention/creation program*, Apr.

السلطة الوطنية الفلسطينية. ٢٠٠٩. *الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠*، المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة، شرم الشيخ، مصر، ٢ آذار/ مارس.

Portland Trust. 2007. *Economics in peacemaking: Lessons from Northern Ireland*, May.

Private Sector Coordination Council (PSCC), Gaza Governorates. 2009. *Gaza private sector: Post-war status and needs*, Preliminary Assessment Report, 25 Feb.

لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، ٢٠٠١. *التقرير الختامي* (تقرير ميتشل) على الموقع التالي: www.al-bab.com، [٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩].

الأمم المتحدة. ٢٠٠٨. *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل*، قرار اتخذته الجمعية العامة، الوثيقة A/RES/63/97، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر.

— ٢٠٠٤. *فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها*، قرار اتخذته الجمعية العامة، الوثيقة A/RES/ES-10/15، ٢ آب/ أغسطس.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠٠٩أ. *راصد الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، آذار/ مارس.

— ٢٠٠٩ب. *راصد الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، كانون الثاني/ يناير.

—— ٢٠٠٩ج. *تقرير عن أوضاع الأزمة الإنسانية في غزة*، ٢ كانون الثاني/ يناير.

—— ٢٠٠٩د. *نظرة عامة على الشؤون الإنسانية*. عرض، آذار/ مارس.

—— ٢٠٠٩هـ. أزمة *التخطيط في القدس الشرقية: تقرير حول ظاهرة البناء "غير المرخّص"*، تقرير خاص، نيسان/ أبريل.

—— ٢٠٠٨أ. *موسم قطاف الزيتون في الضفة الغربية وقطاع غزة*، تشرين الأول/ أكتوبر.

—— ٢٠٠٨ب. *بدون حماية: عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم*، كانون الأول/ ديسمبر.

—. 2007–08. *Closure maps*, at www.ochaopt.org.

مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠٠٩أ. *القرار ١٨٦٠ الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٦٠٦٣*، الوثيقة S/RES/1860، ٨ كانون الثاني/ يناير.

—— ٢٠٠٩ب. إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، *الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين*، الجلسة ٦١٠٠، السنة الرابعة والستون، الوثيقة S/PV.6100، ٢٢ آذار/ مارس.

—— ٢٠٠٣. المرفق: "خريطة طريق معتمدة على الأداء تفضي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني قائم على وجود دولتين"، الوثيقة S/2003/529، ٧ أيار/ مايو.

—— ١٩٦٨. *القرار ٢٥٢*، الوثيقة S/RES/252 (١٩٦٨)، ٢١ أيار/ مايو.

US Department of State. 2009. “Chapter 2. Country reports: Middle East and North Africa overview”, in *Country Reports on Terrorism 2008*, 30 Apr.

Wilson, W. J. 1996. *When work disappears: The world of the new urban poor* (New York, A. Knopf).

World Bank. 2009. *West Bank and Gaza Update,* Apr.

# مرفق

## قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة العمل

السيد سمير عبد اللـه، وزير العمل والتخطيط

السيد ناصر قطامي، الوكيل المساعد لإدارة شؤون العمل

السيد رامي مهداوي، رئيس مكتب الوزير

السيد علي قديمات، المدير العام للتفتيش وحماية العمال

السيد عبد المجيد سويلم، المدير العام للتخطيط والسياسات

السيد خلدون مصلح، المدير العام للتشغيل

السيد هاني الشنطي، مدير قسم التعاون الدولي

وزارة العمل، جنين

السيد أحمد دراغمة، مدير مكتب وزارة العمل في جنين

وزارة الاقتصاد الوطني، جنين

السيد عماد أبو طبيخ، المدير العام

وزارة التخطيط

السيدة كايرو عرفات، مديرة عامة لإدارة وتنسيق المساعدات

السيدة لورد حبش، مديرة دائرة المنظمات الدولية

وزارة الحكم المحلي، بلدية يعبد

السيد وليد العبادي، رئيس بلدية يعبد

السيد عبد اللـه الكيلاني، نائب رئيس بلدية يعبد

منظمة التحرير الفلسطينية/ المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد صائب عريقات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات

مكتب الرئيس

السيد رفيق الحسيني، رئيس ديوان الرئاسة

السيد عدنان الحسيني، مستشار الرئيس لشؤون القدس

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)

السيد محمد أشتيه، رئيس المجلس

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض، نائبة رئيس الجهاز للتخطيط والعلاقات الخارجية

السيدة سهى كنعان، مديرة دائرة القوى العاملة

السيدة آمنة خصيب، مديرة الحسابات القومية

السيد محمد العمري، المدير العام للإحصاءات السكانية والاجتماعية

السيد صالح الكفري، المدير العام للإحصاءات الاقتصادية

سلطة النقد الفلسطينية

السيد جهاد الوزير، المحافظ

السيد رياض أبو شحادة، مدير دائرة رقابة المصارف

السيد محمد عطا اللـه، المشرف الإداري، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

## منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيدة غادة أبو غليون، منسقة دائرة الشباب

السيد فتحي ناصر، دائرة الشؤون العامة، مستشار قانوني

السيدة آمنة أ.ج. مفارجة، دائرة شؤون المرأة

السيد حسين الفقهاء، عضو اللجنة التنفيذية

السيد ابراهيم دراغمة، عضو اللجنة التنفيذية

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، جنين

السيد عبد الحكيم شيباني، نائب الأمين العام

السيد باير سعيد باير، أمانة عامة، سكرتير دائرة الشباب

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد عياش عبيد، نائب الأمين العام للاتحاد، رئيس نقابة البناء والنجارة

السيد طارق الهندي، أمين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الأمين العام لنقابة عمال الزراعة

السيد بشير السيسي، نائب الأمين العام، نقابة الخدمات العامة

السيد وائل خلف، عضو اللجنة التنفيذية

السيد محمد هلس، عضو اللجنة التنفيذية

السيد عبد الرؤوف مهدي، أمين العلاقات الدولية

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، الرام

السيد أحمد هاشم الزغير، الرئيس

السيد جمال جوابرة، المدير

غرفة تجارة سلفيت

السيد فؤاد عواد، رئيس الغرفة

غرفة تجارة شمال الخليل

السيد زين الدين شلالدة، رئيس الغرفة

غرفة تجارة القدس

السيد عزام أبو السعود، المدير

غرفة تجارة الخليل

السيد جبريل النتشة، أمين السر

غرفة تجارة وصناعة نابلس

السيد نمير ط. خياط، المدير العام

غرفة تجارة جنين

السيد نصر عطياني، المدير العام

غرفة تجارة غزة

السيد بسام مرتجى، المدير الإداري

السيد ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة

السيد محمد اليازجي، رئيس دائرة العلاقات العامة، غرفة تجارة غزة، رئيس مجموعة اليازجي لتعبئة المشروبات الخفيفة

اتحاد المقاولين الفلسطينيين، غزة

السيد محمد الحسيني، المدير التنفيذي

السيد تيسير عزيز، عضو مجلس الإدارة

السيد محمود عبدي، عضو مجلس الإدارة

السيد زهير داود، عضو مجلس الإدارة

السيد سعدي سلامة، عضو مجلس الإدارة

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، غزة

السيد نبيل أبو معيلق، أمين الصندوق

السيد فيصل الشوا، عضو مجلس الإدارة

شركة العودة لصناعة المواد الغذائية، غزة

السيد محمد ع. التلباني، المدير العام

الجمعية الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات، غزة

السيد محمد العلمي، نائب الرئيس

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

السيد باسم ص. خوري، رئيس مجلس الإدارة، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، الضفة الغربية، المدير العام لشركة فارما كير

السيد عمرو حمد، المدير التنفيذي، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، غزة

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)

السيد ماهر حمدان، المدير العام

مركز الوكالة الألمانية للتعاون الفني للمشاريع الصغيرة، غزة

السيد ماهر أبو عمشة، مدير فرع غزة

شرحبيل الزعيم وشركاه، غزة

السيد شرحبيل الزعيم، المؤسس والرئيس

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة

السيد عمر شعبان، الرئيس

الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية الحق، رام اللـه

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيد زاهي جرادات، منسق البحث الميداني

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، رام الله

السيد ممدوح العكر، المفوض العام

الائتلاف الأهلي من أجل القدس، مؤسسة التعاون

السيد زكريا عودة، المدير التنفيذي

## المؤسسات الإسرائيلية

### حكومة إسرائيل

وزارة الصناعة والتجارة والعمل

السيد شلومو إتساكي، كبير مسؤولي علاقات العمل

السيد فهد نوفل، مدير العلاقات الدولية

وزارة الشؤون الخارجية

السيد تايبر شالير شولوسر، مدير، دائرة المنظمات الدولية

السيدة نوا فورمان، نائبة مدير، دائرة المنظمات الدولية

تنسيق الأنشطة الحكومية في الأراضي

السيد يوري سينغر، رئيس، فرع العلاقات الخارجية

السيد آدم وينزر، مساعد رئيس، فرع البنية التحتية

السيد دورون سيغال، رئيس، الفرع الاقتصادي

السيد عوفر ماي - تال، فرع العبور، الإدارة المدنية (الضفة الغربية)

السيد أوديد هيرمان، قوات الدفاع الإسرائيلية

السيد أليكس روزينزيج، رئيس، قسم التنسيق المدني

## منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

الاتحاد العام للعمل في إسرائيل (الهستدروت)

السيدة أفيتال شابيرا - شابيرو، مديرة، إدارة الشؤون الدولية

السيد يوسف قرا، ممثل الهستدروت لدى منظمة العمل الدولية، عضو المكتب التنفيذي

السيد إيلي كوهن، نائب رئيس نقابة عمال البناء

السيد أوري ستراسبيرج، مدير مكتب، البلدان الناطقة باللغة الألمانية، الإدارة الدولية

السيد جادو فرحات، منسق الهستدروت في الجولان

السيدة سمر بريك، ممثلة أنشطة المرأة في الجولان

السيد هيثم أبو عواد، مدرسّ، مدرسة مسعدة الثانوية في الجولان

مسلك - مركز الدفاع عن حرية الحركة

السيدة تانيا هاري، مديرة العلاقات العامة

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيد روي وانجر، منسق العلاقات الخارجية وعضو مجلس الإدارة

السيد رائد أبو يوسف، جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال - المشروع الفلسطيني

السيدة سلوى علينات، جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال - المشروع الفلسطيني

## الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد روبيرت هـ. سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد ماكسويل جيلارد، نائب المنسق الخاص، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد راي دولفين، مستشار

السيد أديب سلمان، مساعد الشؤون الإنسانية

السيد إياد شويكة، محلل الشؤون الإنسانية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد فيليبو غراندي، نائب المفوض العام

السيد جون جنج، مدير عمليات الأونروا، غزة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

السيد روبرتو فالينت، نائب الممثل الخاص

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأراضي الفلسطينية المحتلة

السيدة إيڤا توميتش، رئيسة المكتب

صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وغزة

السيد أسامة كنعان، رئيس البعثة والممثل المقيم

البنك الدولي، مكتب بعثة البنك في الضفة الغربية وغزة

السيد جون ناصر، خبير اقتصادي

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

السيدة باربرا أمشتاد، رئيسة البعثة

الاتحاد الأوروبي

السيد كريستان بيرجي، ممثل مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية (الضفة الغربية وقطاع غزة)

السيد توما بوييه، مدير في الشؤون الاقتصادية، مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية (الضفة الغربية وقطاع غزة)

## الجولان السوري المحتل

السيد مجد أبو صالح، محامٍ

السيد ثائر أبو صالح، مدير المدرسة الصناعية

السيد كنج سليمان أبو صالح، مزارع

السيد صلاح مغربي، مزارع

السيد هايل أبو جبل، مزارع

السيد محمود مرعي، مزارع

## الاجتماعات في دمشق، الجمهورية العربية السورية

السيدة ديالا الحج عارف، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد عيسى ملدعون، معاون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد أحمد حباب، عضو اللجنة التنفيذية في المكتب، الاتحاد العام لنقابات العمال

السيد رياض حجاب، محافظ محافظة القنيطرة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

السيد فيصل محمد عبد الله، الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية، دمشق

السيد طعمه الجوابرة، الأمين العام المساعد للعلاقات العربية

السيد محمد بدران، الأمين العام المساعد

السيد جمال الشميسات، الأمين العام المساعد للجان المتخصصة وتشريعات العمل

السيد هايف العجمي، الأمين العام المساعد

السيد عبد الستار منصور، الأمين العام المساعد
السيد فيصل عبد الله، مساعد

## الاجتماعات في القاهرة، مصر

السيد محمد صبيح، سفير وأمين عام مساعد، قسم فلسطين والأراضي العربية المحتلة، جامعة الدول العربية
السيدة سهير بسيسو، الوزيرة المفوضة
السيد أحمد مغاري، السكرتير الثالث
السيد أحمد محمد لقمان، المدير العام، منظمة العمل العربية
السيد رضا قيسومة، مدير إدارة الموارد البشرية، منظمة العمل العربية
السيد أمين فارس، منظمة العمل العربية
السيدة إيمان عبد المقصود، منظمة العمل العربية